

Distr.: General
23 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البندان ١٣٩ و ١٤٣ من جدول الأعمال
تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقييم البرنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة في السودان ولما حققته من نتائج

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

”رغم عدم تحقيق الهدف الأساسي لاتفاق السلام الشامل – إغراء الطرفين
بالوحدة – فقد ساهم الدعم الذي قدمته البعثة لتنفيذ الاتفاق في صمود وقف
إطلاق النار“

موجز

قيّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أداء بعثة الأمم المتحدة في السودان وإنجازاتها. والهدف من إجراء هذا التقييم هو تحديد جدوى البعثة وكفاءتها وفعاليتها (عما في ذلك تأثيرها) في تنفيذ الأهداف المنوطة بها بموجب ولايتها. كما أن القصد من هذا التقرير هو تمكين الأمانة العامة والدول الأعضاء من التفكير بشكل ممنهج من أجل زيادة فعالية البعثة.

وبغية إجراء هذا التقييم، استخدم المكتب مزيجاً من الأساليب الكمية والنوعية شملت إجراء مقابلات معمّقة مع أصحاب المصلحة (بينهم ممثلون عن حكومة السودان، وإدارة البعثة وموظفوها، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات المعنية الخارجية وموظفون في



إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني)؛ ومسحاً شمل موظفي البعثة؛ واستعراضاً منهجياً لوثائق الأمم المتحدة.

وأُسهم ما قدمته البعثة من دعم لتنفيذ اتفاق السلام الشامل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار دام خمس سنوات بين شمال السودان وجنوبه. كما استُحدثت معظم الهيئات الحكومية والقوانين المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل، وتم إيجاد ترتيب لتقاسم الثروة. وشكلت إنجازات البعثة في المجالات البرنامجية مثل الانتخابات وإزالة الألغام، إذا ما أُضيف إليها الحفاظ على وقف إطلاق النار، إنجازات ملحوظة.

وواجهت البعثة، رغم ما أحرزته من تقدم في تنفيذ ولايتها، تحديات جديدة أعاقَتْ نجاحها. فقد تعين على البعثة خلال السنوات الأولى من نشرها أن تركز على دارفور بدلاً من التركيز على تنفيذ اتفاق السلام الشامل. كما عانت البعثة من معدلات شغور مرتفعة في المناصب الرئيسية - إذ بقيت طوال أكثر من عام دون رئيس للبعثة، وهو الممثل الخاص للأمين العام. وعلاوة على ذلك، لن يكون في وسع البعثة أن تنفذ ولايتها في الرصد والتحقق تنفيذاً تاماً ما لم تكن تتمتع بحرية الحركة، وهو شرط لا تتمتع به حتى الآن.

وشابَّ الضعف التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وافتقرت البعثة إلى التخطيط الاستراتيجي المتكامل والتنفيذ المتكامل للبرامج. فمع أن البعثة أنشئت عام ٢٠٠٥، بيد أنها لم تضع خططها الأولى للتنفيذ المتكامل حتى عام ٢٠٠٨. وأظهرت الانتخابات الوطنية أن الأمم المتحدة لم "توحد أداؤها" في السودان. فقد عملت عناصر الوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكلٍ موازٍ عوض العمل بشكل متكامل. إلا أن درجة هذا التكامل شهدت ارتفاعاً خلال العام الماضي ويمكن الاستدلال على ذلك من الاجتماعات الموسعة التي عقدها فريق الأمم المتحدة القطري ومن إنشاء شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات. ووُضعت خطة العمل المتكاملة المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في تموز/يوليه ٢٠١٠ وبدأت التحضيرات لإجراء الاستفتاءين أواخر عام ٢٠١٠.

وصادفت البعثة تحديات في توفير الحماية للمدنيين، نالت من مصداقيتها وشرعيتها. فخلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وقعت عدة حوادث عنف طالت السكان المدنيين لم يُحل وجود البعثة دون حصولها. وقد عملت البعثة على مواجهة هذه المشاكل بالتعاون مع مكتب الشؤون العسكرية بإدارة عمليات حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، أُجريت دراسة للقدرات

العسكرية، أعقبتها إعادة تشكيل للعنصر العسكري. كما صاغت البعثة مفهوما أمنيا جديدا لحماية المدنيين ووضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية شاملة لحماية المدنيين.

ونتيجة لهذا التقييم، وُضعت تسع توصيات تهدف إلى مساعدة البعثة على تحسين أدائها وتحقيق النتائج، هي التالية:

- ضمان إقامة شراكة أكثر فعالية بين بعثة حفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري بما يتيح للأمم المتحدة "توحيد أدائها" في البلد؛
- العمل بشراكة أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- الاستفادة بشكل أكبر من قاعدتي اللوجستيات في برينديزي وعنتيبي لإنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام بدلا من تكليف البعثات القائمة بالمساعدة في مرحلة بدئها؛
- زيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي في مجال الحملات العامة؛
- توفير مزيد من المعلومات والتحليلات الأمنية لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية؛
- الإبلاغ بصورة أشمل عن انتهاكات حقوق الإنسان؛
- وضع الصيغة النهائية لخطة طوارئ لفترة ما بعد الاستفتاء؛
- وضع استراتيجيات خروج لبعثات حفظ السلام؛
- تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لحماية المدنيين وتعديلها وفقا لذلك.

وأجرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثة مراجعة لمسودة لهذا التقرير. وحيثما كان ذلك مناسبا، عدل نص المشروع بحيث يعكس تعليقات الإدارتين والبعثة. وفي بعض الحالات، أُدرجت تعليقاتها المحددة في متن التقرير بخط مائل. إن المكتب يعرب عن تقديره لما قدمته هاتان الإدارتان والبعثة من تعاون وما قدمته من مساعدة خلال عملية التقييم.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٥
ثانيا -	المنهجية	٥
ثالثا -	معلومات أساسية	٦
رابعا -	نتائج التقييم	٨
ألف -	أعاق نجاحَ البعثة انعدام التعاون والتنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري . . .	٨
باء -	لم تُحقّق نتائج كاملة رغم قيام البعثة بتقديم دعم هام لتنفيذ اتفاق السلام الشامل . . .	١٣
جيم -	كان أداء البعثة في دعم عودة المشردين داخليا واللاجئين إيجابيا، في حين كان سجلها متباينا في تقديم الدعم للمساعدة الإنسانية	١٩
دال -	سهلت المساعدة المقدمة من البعثة في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المساعدة الإنسانية، إلا أن ملايين الأمتار المربعة من الأراضي لا تزال ملوثة بالألغام	٢٠
هاء -	يمكن تحسين إبلاغ البعثة عن انتهاكات حقوق الإنسان	٢١
واو -	أولت البعثة تعميم المنظور الجنساني انتباهها	٢٢
زاي -	واجهت البعثة حالات توتر متزايدة قبل إجراء الاستفتاءين ولكنها بادرت إلى اتخاذ تدابير لتحسين حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها	٢٣
حاء -	أثرت التحديات المتصلة بحماية المدنيين على مصداقية البعثة وشرعيتها؛ إلا أن البعثة قامت بخطوات نحو تحسين كيفية تنفيذ جوانب من ولايتها	٢٤
خامسا -	الاستنتاجات	٢٥
سادسا -	التوصيات	٢٦
المرفق		
	مذكرة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام المساعد للدعم الميداني إلى شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية	٢٩

أولا - مقدمة

١ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب)، وفقا لولايته (انظر قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء) تقييما برنامجيا لأداء بعثة الأمم المتحدة في السودان (البعثة). وكان الهدف من هذا التقييم الوقوف على مدى جدوى البعثة وكفاءتها وفعاليتها (بما في ذلك تأثيرها) في تنفيذ الأهداف المنوطة بها بموجب ولايتها. وركز التقييم على ما يلي: التقدم المحرز نحو تحقيق ولايات البعثة وأهدافها التشغيلية؛ أهمية الولايات والأنشطة والنواتج في سياق الوضع السياسي الراهن؛ كفاءة تنفيذ النواتج؛ صوابية الاستراتيجيات وترتيبات الشراكة؛ وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي يمكن أن تستفيد منها بعثات حفظ السلام الأخرى.

ثانيا - المنهجية

٢ - عمل المكتب خلال إجراءاته هذا التقييم على جمع وتحليل البيانات مستخدما أساليب كمية ونوعية. وهو اعتمد في ذلك على مصادر البيانات التالية:

(أ) مسح شمل جميع الموظفين الدوليين والوطنيين بالبعثة، ومتطوعي الأمم المتحدة، وكبار أركان الأفراد العسكريين وكبار أفراد شرطة الأمم المتحدة؛

(ب) إجراء مقابلات معمقة مع:

١' الإدارة العليا للبعثة ورؤساء الأقسام والموظفين؛

٢' ممثلي حكومة الوحدة الوطنية وممثلين عن حكومة جنوب السودان؛

٣' موظفين في المقر من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني؛

٤' موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الذين يكونون فريق الأمم المتحدة القطري للسودان؛

٥' أصحاب المصلحة الخارجيين؛

(ج) إجراء مراجعة منظمة لوثائق الأمم المتحدة بما في ذلك تقارير الأمين العام، وتقارير الأداء والميزانية، وتقارير بعثات التقييم الفني.

٣ - كما استعرض باحثون وخبراء مشهود بخبرتهم على الصعيد الدولي في مجالي السلام والتراعات، مشروع التقرير وأدلو بتعليقاتهم وقدموا ردود فعلهم عليه إلى المكتب.

٤ - واستعرضت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثة مشروع التقرير. وحيثما كان ذلك مناسباً، عُُدِّل نص المشروع ليعكس تعليقات الإدارتين والبعثة. وفي بعض الحالات، أُدرجت تعليقات محددة لها في متن التقرير بخط مائل (للاطلاع على كامل تلك التعليقات، انظر المرفق). ويعرب المكتب عن تقديره للتعاون والمساعدة اللذين قدمتهما هاتان الإدارتان، والقيادة العليا والموظفون في البعثة خلال عملية التقييم.

ثالثاً - معلومات أساسية

٥ - إن النزاع بين الشمال والجنوب في السودان هو النزاع الأطول عهداً في أفريقيا. ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٢، تطور التمرد ليصبح حرباً أهلية بين الشمال والجنوب. وتفاوض الأطراف على خمسة بروتوكولات شكلت مجتمعة مع بروتوكول مكاكوس اتفاق السلام الشامل. وتورد هذه البروتوكولات بالتفصيل الاتفاقات المتعلقة بالترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة وتقاسم السلطة وتسوية النزاعات في جنوب كردفان/جبال النوبة، والنيل الأزرق، وأبييه. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقّع حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاق السلام الشامل، الذي ينص على بدء الفترة الانتقالية التي من المقرر أن تنتهي في تموز/يوليه ٢٠١١.

٦ - ويتضمن اتفاق السلام الشامل أحكاماً الغاية منها أن تعود بالفائدة على السودان بأسره. بيد أنه لم يشمل أو يحل النزاعات بين الميليشيات في الجنوب، أو في إقليم دارفور غرب السودان، أو في الإقليم الشرقي للسودان.

٧ - ودعماً لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، أنشأ مجلس الأمن البعثة في عام ٢٠٠٥ وقرر أن تتضمن ولاية البعثة ما يلي (انظر قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، الفقرة ٤):

(أ) تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق السلام الشامل؛

(ب) تيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، وتقديم المعونة الإنسانية من خلال المساعدة في إشاعة الظروف الأمنية المناسبة؛

(ج) مساعدة الأطراف في اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(د) المشاركة في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في السودان، وتنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة بما في ذلك المشردون داخلياً واللاجئون العائدون، والنساء

والأطفال، ضمن حدود قدرات البعثة وبالتعاون الوثيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة.

٨ - وقرر مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق أن "يأذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسباً في إطار قدراتها، لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتها، ولضمان أمن وحرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وآلية التقييم المشترك وأفراد لجنة الرصد والتقييم، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني والوشيك دون مساس بمسؤولية حكومة السودان" (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

٩ - وقدم إلى البعثة، بغية مساعدتها في إنجاز مهمتها، قوام بلغ ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ٧١٥ فرداً من أفراد الشرطة المدنية. كما بلغ إجمالي الميزانية المخصصة للبعثة منذ إنشائها نحو ٦ مليارات دولار.

١٠ - وتشمل ولاية البعثة لدعم اتفاق السلام الشامل الاضطلاع بالأنشطة التالية (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (أ)):

- (أ) رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه؛
- (ب) الاتصال بالمناخين بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة؛
- (ج) مراقبة ورصد تحركات وإعادة انتشار الجماعات المسلحة؛
- (د) المساعدة في وضع برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- (هـ) المساعدة في تعزيز فهم عملية السلام؛
- (و) المساعدة في تلبية الحاجة إلى نهج وطني شامل من أجل تحقيق المصالحة وبناء السلام، يُراعى فيه دور المرأة؛
- (ز) المساعدة في إعادة هيكلة قوة الشرطة؛
- (ح) المساعدة في تعزيز سيادة القانون؛
- (ط) كفالة وجود عنصر كاف في مجال حقوق الإنسان؛
- (ي) تقديم التوجيه والمساعدة التقنية لعمليات الانتخابية والاستفتاءات.

١١ - وفي الفقرة ٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، طلب مجلس الأمن من البعثة، اعترافاً منه بالتزاع الدائر في دارفور، "الاتصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقي

في السودان، على جميع المستويات“. ويتضمن القرار فقرة إضافية في منطوقه تحدد ولاية البعثة في ما يتعلق بالتراع في دارفور.

١٢ - وقيم التقييم البرنامجي أداء البعثة في جميع المجالات المأذون بها المذكورة أعلاه.

رابعاً - نتائج التقييم

ألف - أعاق نجاح البعثة انعدام التعاون والتنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

١٣ - كان التعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري غير مرضٍ رغم طلب الأمين العام إقامة شراكة استراتيجية فعالة تتضمن ترتيبات تعاون متآزرة تأخذ أشكالاً هيكلية مختلفة. وحصلت خلافات حول القيادة في أنشطة البرامج المتكاملة ضمن شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات والوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الأمر الذي حال دون قيام شراكة استراتيجية داعمة للطرفين.

١٤ - وقامت القيادة العليا للبعثة مؤخراً بخطوات إيجابية لتعزيز التكامل. فقد بدأت مثلاً في آذار/مارس ٢٠١٠ عقد اجتماعات موسعة لفريق الأمم المتحدة القطري تضم رؤساء وكالات وأقسام البعثة. بيد أن هذه الاجتماعات استُخدمت بشكل رئيسي لتبادل المعلومات بدلاً من إجراء مناقشات موضوعية.

١٥ - وقد زادت القضايا الهيكلية من تعقيد التنسيق والتكامل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري اللذين أنيطت بهما مجالات مسؤولية مختلفة. فنائب الممثل الخاص للأمين العام بالبعثة، بصفته المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ورئيس فريق الأمم المتحدة القطري، هو المسؤول عن السودان بأسره، في حين يقتصر مجال المسؤولية المنوطة به بصفته نائب رئيس البعثة، على الولاية المحددة للبعثة. وعليه، فإن فريق الأمم المتحدة القطري يعمل في مناطق لا وجود للبعثة فيها. كما أنه يجب على فريق الأمم المتحدة القطري أن يتعاون مع البعثة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

١٦ - علقت البعثة قائلة إنه كان ينبغي للمكتب أن ينظر عن قرب أكثر في المسائل الهيكلية التي تتسبب عادة بنشوء حالات توتر داخل الوحدات المتكاملة وأن تقدم توصيات مفيدة للبعثات المقبلة.

كان التخطيط الاستراتيجي المتكامل غير كاف خلال السنوات الأولى من نشر البعثة، في ظل عدم الاستخدام الكافي لمكتب التخطيط الاستراتيجي وعدم الاتساق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

١٧ - افتقرت البعثة خلال السنوات الثلاث الأولى من إنشائها إلى خطة استراتيجية متكاملة، رغم طلب إدارة عمليات حفظ السلام منها القيام بذلك منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. فقد أوصى تقييم أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بأن تضع البعثة خطة لتنفيذ المهام؛ وفي فترة قريبة من ذاك التاريخ، أُقرَّ إنشاء خلية للتخطيط الاستراتيجي للبعثة وجرى توفير موظفين لها. وقد حد بشكل جدي الغياب المسبق لأي قدرة مخصصة للتخطيط الاستراتيجي في البعثة، من قدرتها على تحقيق الاتساق مع فريق الأمم المتحدة القطري بسبب عدم وضع خطة استراتيجية مشتركة. فبغيا خطة كهذه من الصعب تحقيق هذا التعاون.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إطاراً استراتيجياً، وفي عام ٢٠٠٨ استحدثت خطة متكاملة لتنفيذ الولاية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ورغم قيام البعثة بإشراك فريق الأمم المتحدة القطري في صياغة الخطة، فقد كانت مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري محدودة. وبذلك، راعت البعثة لدى صياغتها تلك الخطة، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للسودان.

١٩ - ومن أوجه القصور التي شابت الخطة، إغفال مرحلة ما بعد الاستفتاءين وعدم وجود استراتيجية خروج. وفي ما يتعلق بالاستفتاءين، وُضعت خطة جديدة (انظر أدناه). وقد شارك مكتب التخطيط الاستراتيجي بشكل كبير في التخطيط العملي من خلال العملية السنوية للميزنة القائمة على النتائج. كما عمل المكتب على المساعدة في إعداد ومراجعة خطط عمل الوحدات الفنية وتقارير أدائها الفصلية، مكرساً القليل من الوقت للتخطيط الاستراتيجي.

ركزت البعثة بشكل كامل على تقديم المساعدة للانتخابات والاستفتاءين الأخيرين: كان بإمكانها التنسيق بشكل أفضل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ هذه الأنشطة

٢٠ - بعد انتخابات عام ٢٠١٠، أجرت البعثة عملية لاستخلاص العبر حول دورها في هذه الانتخابات وخلصت إلى ما يلي:

(أ) عوض القيام بعرض خطط وصكوك على المفوضية القومية للانتخابات، كان حري بالبعثة أن تتبّع نهجاً أكثر تعاونية يركز على بناء القدرات؛

(ب) من الضروري أن تتبّع الأمم المتحدة نهجا أكثر تكاملا. فخلال الانتخابات، لم تعمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على "توحيد أدائهما" (فقد قدما مثلاً أجوبة مختلفة على أسئلة متطابقة وحصلت ازدواجية في العمل)، ما أثر سلباً على فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وسمعتها.

٢١ - في ما يتعلق بمسألة النهج التعاوني، علقت البعثة قائلة إن الهدف الرئيسي هو مساعدة المفوضية القومية للانتخابات على استكمال هذه العملية بطريقة تتسم بالمصداقية. وكان من شأن اتباع نهج لبناء القدرات أن يضحى بذلك الهدف الرئيسي مقابل بذل جهود طويلة الأجل للقيام بتدريب شامل.

٢٢ - تضمن التقرير عن الدروس المستفادة توصيات أخرى، نُفذت في جزء كبير منها، بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها توفير المساعدة الدولية على نحو يقدم دعماً أفضل للاستفتاءين. وبناءً على هذه الدروس، ومن أجل تحقيق تكامل أفضل للجهود المبذولة في سبيل إجراء الاستفتاءين المقبلين، أنشئت شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات التي تضم موظفين تابعين للبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع أن هيكلية الشعبة مصممة لتعزيز كفاءة وفعالية الدعم المقدم من الأمم المتحدة للاستفتاءين، لم تُنجز الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم حتى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أي قبل شهرين فقط من الاستفتاءين المقررين. ويعزى هذا التأخير إلى خلافات بشأن القيادة بين البعثة والبرنامج.

٢٣ - قدمت البعثة دعماً متعلقاً بالمشورة الفنية واللوجستية والأمنية للاستفتاء الأخير وبلغت هدفها بتحقيق تواجد لها في جميع محافظات جنوب السودان الـ ٢٩ بحلول موعد الاستفتاء. وأعدت الشعبة خططاً تنفيذية، وأدلة لتسجيل الناخبين، وخططاً تدريبية، ووضعت استراتيجيات إعلامية/تنقيفية للناخبين، ووزعت جميع المواد اللازمة لعملية تسجيل الناخبين. وعلاوة على ذلك، أنشأت البعثة قواعد جديدة لتقديم الدعم للاستفتاء على مستوى المحافظات.

٢٤ - كما أعدت البعثة العدة لاستفتاء أبييه. بيد أن لجنة الاستفتاء لمنطقة أبييه لم تكن قد أنشئت بعد. وخلال الفصل الرابع من عام ٢٠١٠، أجريت عدة محاولات فاشلة لكسر الجمود الذي يسود إجراء الاستفتاء في أبييه.

٢٥ - ووجّهت خطة العمل المتكاملة للبعثة/فريق الأمم المتحدة القطري، التي وُضعت صيغتها النهائية في تموز/يوليه ٢٠١٠، تركيزاً لجميع أنشطة البعثة نحو الاستفتاءين وفترة ما بعد الاستفتاءين. ونظراً لعدم اتساع الوقت للإعداد للاستفتاءين، وافقت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على استبدال الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي تستلزمه عملية التخطيط

المتكامل للبعثات بخطة العمل المتكاملة. بيد أن الخطة المتكاملة للبعثة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لم يؤخذ في الاعتبار لدى وضع خطة العمل المتكاملة، إذ ركزت هذه الأخيرة عوض ذلك على تنفيذ ولاية البعثة وعلى ما يمكن أن يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري من دعم للاستعدادات الجارية للاستفتاءين.

٢٦ - وسمع المكتب خلال المقابلات التي أجراها رأياً مفاده أن فريق الأمم المتحدة القطري لم يكن قادراً على التأثير في رسم الخطة، ما حُدَّ في نهاية المطاف من إدراج هذا النهج. ومع ذلك، ساهمت الخطة في زيادة التعاطي بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. فقد أنشئ على سبيل المثال فريق لتنسيق التخطيط المتكامل يضم ممثلين عن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، لضمان تنفيذ الخطة. كما أنشئت خمس مجموعات عمل، أنيطت بكل منها المسؤولية عن تحقيق واحد من الأهداف الاستراتيجية الخمسة للخطة. ومثلت البعثة والفريق القطري في كل من تلك المجموعات وأبديا تعاوناً وثيقاً بينهما. أما مواضيع مجموعات العمل فكانت التالية:

- (أ) تنظيم الاستفتاءين؛
- (ب) دعم تنظيم مشاورات شعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛
- (ج) إبرام اتفاقات بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء وتنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل؛
- (د) تثبيت الاستقرار في مجمل منطقة البعثة، وإدارة التزايدات فيها وحماية المدنيين؛
- (هـ) تطوير الحوكمة وقطاع الأمن وتنمية القدرات في مجال سيادة القانون في جنوب السودان.

٢٧ - وكان الرئيس الجديد للبعثة عاكفاً على تنفيذ الخطة؛ بيد أن موظفي البعثة رأوا خلال عام ٢٠١٠ في استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١ التحدي الرئيسي الواجب مواجهته. ومن ثم، ونظراً للأسباب المنطقية التي حملتها على صب اهتمامها على الاستفتاءين في تلك المرحلة، فهي لم تضع خططاً لتنفيذ مهام أخرى منوط بها الاضطلاع بها هي أيضاً بموجب ولايتها.

٢٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، ومهدف الإعداد للاستفتاءين ولفترة ما بعد الاستفتاءين، شرع مكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام بالتخطيط لحالات الطوارئ، مستعرضاً السيناريوهات المحتملة. فقد كُلفت مجموعات العمل المنبثقة من خطة

العمل المتكاملة بالتخطيط لحالات الطوارئ المتعلقة بالاستفتاءين وبمرحلة ما بعد الاستفتاءين. بيد أنه لم تقدّم إلى المكتب خطة مستكملة قبل إجراء الاستفتاءين.

٢٩ - ومع ذلك، وبدعم من البعثة، أجري الاستفتاء بصورة اتسمت بالشفافية والطابع السلمي بشكل عام. ووُزعت جميع المواد اللازمة للتصويت في الوقت المناسب على مراكز الاستفتاء. وجرى التقيد عموماً بإجراءات الاقتراع، وباستثناء أحداث أبييه وبضع الحوادث المتفرقة، لا تزال الحالة الأمنية هادئة.

تأخر تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولم تعمل الوحدة المتكاملة التابعة للأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة متكاملة مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في البلد

٣٠ - خلال السنتين الأوليين من نشر البعثة، تسببت الوعود غير المحققة وغير الواقعية التي أغدقتها الأمم المتحدة في ما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتوتير العلاقات مع السلطات المحلية. وفي عام ٢٠٠٧، أيد مجلس التنسيق الوطني لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخطة الاستراتيجية الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، رغم تأخير تنفيذ الخطة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأُحيط المكتب علماً بأن غياب الإرادة السياسية وانعدام القدرة على التخطيط في الوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ساهما في هذا التأخير.

٣١ - وكانت خطة البعثة لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تهدف إلى تسريح ٥٠٠ ٠٠٠ مقاتل سابق بحلول تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٦٥ ٠٠٠ آخرين بحلول عام ٢٠١١. بيد أنه اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لم يكن قد سُرح سوى ٣٢٠ ٣١ مقاتلاً سابقاً. كما أن عدم وجود إجراءات كافية تحدد الأهلية التي يجب توافرها في الراغبين بالمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أعاق أنشطة البرنامج. وبين أواخر عام ٢٠٠٩ ومطلع عام ٢٠١٠، عُلق العمل بهذا البرنامج ريثما يتم توضيح كيفية التحقق من أهلية المرشحين. وتصحيحاً لهذا الوضع، وضعت البعثة إجراءات التشغيل الموحدة للتحقق من أهلية المرشحين. وبعد استئناف البرنامج، تسارعت وتيرة التسريح، بفضل التركيز على الفئات الضعيفة (كالنساء والمسنين والمعوقين والأطفال). وأُبلغ المكتب أن عدم إمكانية الوصول إلى قوائم مناسبة بالمشاركين في البرنامج كانت أيضاً واحداً من العوامل التي أسهمت في انخفاض عدد عمليات التسريح المنجزة.

٣٢ - وتضطلع البعثة بالمسؤولية العملائية عن التسريح وإعادة الاستيعاب في حين أنيطت المسؤولية عن إعادة الإدماج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي للمرحلة الانتقالية من

البرنامج التي يعبر خلالها المشاركون من التسريح إلى إعادة الاستيعاب إلى إعادة الإدماج أن تكون سلسلة. إلا أن عملية إعادة الإدماج تشكل مصدر قلق متزايد داخل البعثة وبين المانحين وفي جنوب السودان. كما تشكل بوجه خاص الفترة الزمنية الفاصلة الممتدة سنة تقريبا بين التسريح وإعادة الإدماج، مدعاة للقلق البالغ. فمن المسرحين الـ ٣٢٠ ٣١ لم يُعد استيعاب إلا أقل من الثلث (نحو ٨ ٥٠٠ مسرح أو ما نسبته ٢٧ في المائة). وبالنظر إلى أن المقاتلين السابقين المسرحين كثيرا ما يفتقرون إلى سبل العيش أو الدخل في فترة الانتظار التي تسبق إعادة إدماجهم، يحمل هذا الفاصل الزمني في طياته خطرا أمنيا. وعلاوة على ذلك، أدى تراكم الأعمال غير المنجزة في مجال إعادة الإدماج إلى الإبطاء في إعادة التسريح.

٣٣ - وبالنظر إلى أن الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مكونة من موظفين تابعين للبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن عدم تعاونهم يهدد عملية الإدماج. وحدد ترتيب إداري وُقِع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ مسؤوليات كل من هذين الكيانين. ويضطلع رئيس الوحدة (وهو موظف تابع لإدارة عمليات حفظ السلام) بحمل المسؤولية عن إدارة وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حين يكون نائب الرئيس (موظف تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مسؤولا عن تقديم المساعدة النشطة إلى الرئيس. بيد أن العمل بموجب هذا الترتيب لم يكن مرضيا بسبب الاختلافات في تفسير الاتفاق في ما يتعلق بالهيكلية والتسلسل الإداري. فقد أصرت البعثة على أن تناط بها كامل المسؤولية في حين أثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتهاج أسلوب على درجة أعلى من الإدارة الجماعية. وأدت هذه الاختلافات إلى عمل موظفي كل من البعثة والبرنامج الإنمائي بشكل مواز عوض العمل بشكل متكامل، ما أثر سلبا في نهاية المطاف على فعالية الوحدة وكفاءتها. وبغية تحسين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج صدر تكليف بإجراء مراجعة برنامجية مستقلة خلال حريف عام ٢٠١٠.

باء - لم تُحقق نتائج كاملة رغم قيام البعثة بتقديم دعم هام لتنفيذ اتفاق السلام الشامل

٣٤ - قدمت البعثة دعما هاما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، وهو ما يشكل الجزء الرئيسي من ولاية البعثة. وبشكل عام، جرى الحفاظ على وقف إطلاق النار. إلا أن هذا الاتفاق ما برح يتعرض للخرق من وقت لآخر جراء حوادث العنف بين الطرفين. وقد ساهمت البعثة، بدعمها اتفاق السلام الشامل، في الحد من انتهاكات وقف إطلاق النار، لا سيما من خلال إتاحة الفرصة للطرفين للالتقاء ومناقشة الحوادث المتصلة بوقف إطلاق النار.

٣٥ - وبشكل عام، أنشأ الطرفان في اتفاق السلام الشامل الهيئات الحكومية والوزارات واللجان التابعة لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وفقا لاتفاق السلام الشامل. إلا أن تطوير المكاتب والوزارات التابعة للحكومات المحلية وحكومات الولايات في الجنوب بقي متخلفا في اللحاق بالركب، ما قوض قدراتها على تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل. وخلال الفترة المشمولة بالولاية، شُكلت حكومة الوحدة الوطنية كما كان مقررا، من ممثلين عن الطرفين، وبدأت عملها، باستثناء الفترة الواقعة بين ١١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عندما علقت الحركة الشعبية لتحرير السودان مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية لعدم تنفيذ هذه الأخيرة جوانب أساسية من اتفاق السلام الشامل. وسنّت أيضا الجمعيتان التشريعتان في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان عددا من القوانين، مع أن التأخير في إقرار القوانين الهامة قوّض التنفيذ الفعال لأحكام أخرى من الاتفاق في حينها. وكما ذكرت لجنة تقييم اتفاق السلام الشامل، فإن التأخير في هذه المجالات يضع عوائق تحول دون التنفيذ التدريجي لاتفاق السلام الشامل على الصعيد الوطني وفي الجنوب والولايات. ورغم ما بذلته البعثة من جهود، فإن الهدف المحوري للاتفاق - إغراء الطرفين بالوحدة - لم يتحقق، كما ثبت بنتيجة الاستفتاء.

شكل التأخر في نشر القوات والشواغر في المناصب الرئيسية والتركيز على أزمة دارفور عوامل أعاق عمل البعثة على تقديم الدعم لاتفاق السلام الشامل

٣٦ - أعاق تحديات عدة قيام البعثة بتقديم الدعم الكامل لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. فخلال السنوات الأولى من نشر البعثة، استنزفت أزمة دارفور العديد من موارد البعثة على حساب دعم اتفاق السلام الشامل. وحتى بعد إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عام ٢٠٠٨، لا تزال هذه الأزمة في حاجة إلى ما تقدمه البعثة من دعم وإدارة. فلدى بدء نشر العملية المختلطة، قدمت البعثة معدات (قُدرت قيمتها بنحو ٣٠ مليون دولار) لبدء تلك البعثة. وفي عام ٢٠٠٦، أفاد موظفون رئيسيون في البعثة أنهم كرسوا نحو ٨٠ في المائة من وقتهم للعمل على مسائل متصلة بدارفور. ولغرض هذا التقييم، أكد عدد من كبار موظفي البعثة أن هذه الأخيرة كانت منغمكة بشؤون دارفور.

٣٧ - وأدى أيضا التأخر في نشر القوات المأذون بها وشغور مناصب رئيسية فترات طويلة إلى إعاقة تنفيذ ولاية البعثة. إذ لم يُستكمل الانتشار إلا حتى منتصف عام ٢٠٠٧، أي بعد عامين من بدء البعثة. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان لا يزال أكثر من ٣٠٠ وظيفة (ما نسبته ٢٨,٤ في المائة) من وظائف الموظفين الدوليين شاغرة. وفي الفترة الممتدة بين أواخر عام ٢٠٠٦ وأواخر عام ٢٠٠٧، كان المنصب الرئيسي لرئيس البعثة شاغرا، ما حرم البعثة

من القيادة السياسية. كما أسهمت الشواغر في الافتقار إلى التوجيه الاستراتيجي وفي فقدان الذاكرة المؤسسية، ما أثر في نهاية المطاف على فعالية البعثة. إلا أن معدلات الشغور انخفضت إلى نحو ٦ في المائة خلال عام ٢٠١٠.

اضطلعت البعثة بأنشطة الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار الذي أرساه اتفاق السلام الشامل، التي أسهمت في وقف تصعيد النزاعات العسكرية، رغم القيود المفروضة على حرية حركتها

٣٨ - تستخدم البعثة أربع آليات مختلفة لرصد وقف إطلاق النار بين الطرفين في اتفاق السلام الشامل، والتحقق منه، هي: (أ) الأفرقة العسكرية المشتركة؛ (ب) اللجان المشتركة بين المناطق العسكرية؛ (ج) اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار؛ و (د) اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار.

٣٩ - قيد الطرفان في الاتفاق حركة البعثة، ما خلق عقبة أمام عمليتي الرصد والتحقق المنوطتين بها. ومن المناطق التي مُنع الوصول إليها القطاع السادس الواقع شمال أبييه، وجبال النوبة في جنوب كردفان، والمناطق الحدودية الواقعة بين غرب بحر الغزال وجنوب دارفور، ومناطق في ولاية أعالي النيل، وولاية وراب وولاية النيل الأزرق. وحدت القيود من قدرات البعثة على أداء مهمتي الرصد والتحقق المنوطتين بها وأثرت سلباً على بناء الثقة بين الطرفين.

٤٠ - ولما كانت البعثة والطرفان ممثلين في الآليات الأربع المحددة في الفقرة ٣٨ أعلاه، وفرت هذه الآليات للجانبين الفرصة لمناقشة المسائل المتصلة بوقف إطلاق النار بشكل مستمر. واعتبر الطرفان بشكل عام أن البعثة تؤدي دوراً مفيداً في هذا الجانب من احترام اتفاق السلام الشامل. ومن ثم فقد أسهمت البعثة، عبر هذه الآليات، في وقف تصعيد النزاعات العسكرية.

٤١ - وينص اتفاق السلام الشامل على إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان على جانبي الحدود (شمال السودان وجنوبه، على التوالي). وأنجز جزء كبير من عملية إعادة انتشار القوات رغم عدم التقيد بالجدول الزمني الذي حدده اتفاق السلام الشامل لإعادة الانتشار (فمثلاً، رغم أنه كان من المقرر أن تعيد القوات المسلحة السودانية انتشار قواتها المسلحة من جنوب السودان بحلول عام ٢٠٠٧، لم يتحقق ذلك حتى عام ٢٠٠٩). وبحسب ما رصدته البعثة وتحققت منه، أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان انتشاره بنسبة ٣٤,٨ في المائة.

رغم تسجيل البعثة بعض النجاح في مساعدة الطرفين على تعزيز فهمهما لعملية السلام ولضرورة اتباع نهج جامع على الصعيد الوطني، كان التعاون المأذون به في هذا المجال مع الاتحاد الأفريقي محدودا

٤٢ - أنيطت بالبعثة ولاية القيام، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بإطلاق حملة إعلامية لمساعدة الطرفين في اتفاق السلام الشامل على تعزيز فهم عملية السلام ودور البعثة. وتُصدر البعثة مجلة شهرية تسمى في السودان وتبث حلقات إذاعية عبر راديو مراكشا، التي يمكن النقطا بثها في جنوب السودان. وخلال انتخابات عام ٢٠١٠، يَسِّرَت البعثة تنظيم سلسلة أيام إعلامية لتوعية الناحيين المؤهلين ونظمت أيضا ندوات وحلقات عمل مختلفة أفضت إلى تعزيز فهم عملية السلام. بيد أن تلك الجهود لم تنفَّذ بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، كما أن البعثة لم تتمكن من أن تقدم إلى المكتب معلومات تبين الاضطلاع بأنشطة مشتركة معه. ورغم تنفيذ شعبة الاتصالات والإعلام التابعة للبعثة العديد من الأنشطة الداعمة لاتفاق السلام الشامل، لم تتمكن البعثة من أن تثبت أنها نفذت أنشطة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي.

٤٣ - وتتمثل ولاية البعثة أيضا في المساعدة على تلبية الحاجة إلى وضع نهج جامع وطني، يُشرك النساء، تحقيقا للمصالحة وبناء للسلام. وفي هذا الصدد، يَسِّرَت شعبة الشؤون المدنية بالبعثة استحداث آليات لتسوية النزاعات والتخفيف من آثارها على كل من الصعيد الإقليمي والولاياتي والمحلي. وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، يَسِّرَت البعثة عقد سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة للأطراف السياسية شملت الإدارة العامة والمجتمع المدني والزعماء التقليديين والشباب والمجموعات النسائية. وأظهر مسح شمل موظفي البعثة أن نسبة ٥٨ في المائة منهم تعتبر أنشطة البعثة في هذا المجال إيجابية.

ساهمت المساعدة المقدمة من البعثة في إجراء انتخابات عام ٢٠١٠ في السودان

٤٤ - رغم ما نص عليه بشكل محدد اتفاق السلام الشامل حول إجراء الانتخابات المقررة بحلول نهاية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، فهي لم تجر حتى نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقدمت البعثة دعما تقنيا ولوجستيا واسع النطاق للعملية الانتخابية. فقد ساعدت البعثة مثلا المفوضية القومية للانتخابات في صوغ وثائق أساسية (كوضع خطط تنفيذية لتسجيل الناحيين والاقتراع)، ووضع مواد لتثقيف الناحيين، وشراء وتوزيع مواد الاقتراع؛ واستحداث مراكز للعمليات الانتخابية على صعيد الولايات.

رغم المساعدة التي قدمتها البعثة في إعادة هيكلة جهاز الشرطة في السودان من خلال التدريب ورصد الأداء، أعاق نقص في الموارد المالية والمعدات إحراز مزيد من النجاح في هذا المجال

٤٥ - أنيطت بالبعثة المساعدة في إعادة بناء جهاز الشرطة، وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أطلقت البعثة مشروع الحزمة التدريبية، الذي يقدم ١٥١١ دورة تدريبية مختلفة للشرطة في الشمال والجنوب. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كانت البعثة قد دربت نحو ٤٠.٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة السودانية (باستثناء المتدربين على شؤون الانتخابات والاستفتاءين). ومع ذلك، وخلال السنتين الأوليين من الانتشار، أعاق نقص في الموارد المالية مواصلة الأداء في هذا المجال. وكان التركيز الرئيسي منصبا على الجنوب وعلى إعادة هيكلة شرطة جنوب السودان. وقدمت البعثة الدعم أيضا إلى شرطة جنوب السودان في صوغ وثائق رئيسية مثل الخطة الأمنية الاستراتيجية الخاصة بالاستفتاء، والمواد التدريبية لشؤون الأمن لمرحلة الاستفتاء. وتتشاطر شرطة البعثة موقعا مشتركا مع شرطة جنوب السودان بما يتيح لها الاضطلاع بدورها الاستشاري والتوجيهي.

٤٦ - وبغية إجراء تقييم أفضل لما تحرزته شرطة جنوب السودان من تقدم، وضعت شرطة البعثة مؤشرا للطريقة الديمقراطية التي يضطلع فيها هذا الجهاز بأعمال الشرطة بغية تقييم أداء شرطة جنوب السودان في نواح أساسية كحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والقيام بأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية والتدريب الأساسي. ومن خلال استخدام هذا المؤشر، يمكن تسجيل تحسن ملحوظ في برنامج شرطة جنوب السودان بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. بيد أن افتقار شرطة جنوب السودان إلى المعدات أعاق هذا العمل.

٤٧ - وخلال عام ٢٠١٠، ركزت شرطة البعثة على تدريب الشرطة السودانية في مجال توفير الأمن للانتخابات والاستفتاء. فأخضع ما مجموعه ٤٥٧ ٢٧ فردا من أفراد شرطة شمال السودان وجنوبه للتدريب الأمني قبل الانتخابات. ورغم وجود عدد كبير من المتدربين، لا تزال شرطة جنوب السودان غير مجهزة أو مدربة بشكل كاف يتيح لها الاضطلاع بالمسؤولية عن حفظ الأمن خلال الاستفتاء. لذا، واصلت شرطة الأمم المتحدة توفير التدريب. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كان ١٤.٠٠٠ فرد إضافي من أفراد شرطة جنوب السودان قد أخضعوا للتدريب على حفظ الأمن في الاستفتاء.

أحرزت البعثة تقدماً في مجال إصلاح قطاع الأمن، رغم اقتصار أنشطتها في مجال سيادة القانون على الرصد بشكل رئيسي

٤٨ - أنيطت بالبعثة مهمة مساعدة الطرفين في اتفاق السلام الشامل على تعزيز سيادة القانون وعلى استحداث وتوحيد إطار قانوني وطني. وتبين البيانات المستعرضة أنه حتى عام ٢٠٠٧، اقتصرَت أنشطة سيادة القانون على رصد الصكوك والتشريعات المنبثقة من اتفاق السلام الشامل وتنظيم حلقات العمل. ومع أن القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون سعى إلى الاضطلاع بعمل أكثر فعالية، إلا أن أنشطته لا تزال بشكل عام، حتى تاريخه، مقتصرة على الرصد. بيد أن القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون ما برح يقدم بعض التحليلات للتشريعات المطلوب تنفيذها بموجب اتفاق السلام الشامل.

٤٩ - قدمت البعثة المشورة والتدريب على خدمات السجون. فقد نظمت البعثة مثلاً دورات عن المبادئ الأساسية لإدارة السجون والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وساعدت في وضع استراتيجية مشتركة لإصلاح السجون ودليل للسجون. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مُنح بصورة مشتركة عنصر السجون بالبعثة ومصلحة السجون بجنوب السودان جائزة الرابطة الدولية للإصلاحات والسجون على إدارة وتدريب الموظفين.

٥٠ - وساهمت البعثة أيضاً في إصلاح قطاع الأمن. ففي عام ٢٠٠٧، طلبت حكومة جنوب السودان من البعثة تقديم الدعم في إصلاح قطاع الأمن. وعكفت خلية المشورة والتنسيق في قطاع العدل والأمن التي أنشئت في شباط/فبراير ٢٠١٠، على تنسيق السياسات وتوفير التوجيه السياسي للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في مجال الأمن والعدل وساعدت في التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في إصلاح قطاع الأمن خلال الانتخابات والاستفتاء. وفي ما يتعلق بالاستفتاء، أنشئت اللجنة الأمنية العليا للاستفتاء، بدعم من الخلية التي ضمت جميع الجهات الفاعلة بجنوب السودان داخل قطاع الأمن. وشكل إنشاء الخلية خطوة هامة نحو مواصلة التنسيق والتكامل مع الفريق القطري، نظراً لمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخلية.

لم يكن الدعم المقدم من البعثة للوحدات المدمجة المشتركة مرضياً

٥١ - أنشأ اتفاق السلام الشامل الوحدات المدمجة المشتركة التي تتألف من أفراد من القوات المسلحة السودانية ومن الجيش الشعبي لتحرير السودان بهدف تعزيز دمج هذين الطرفين المسلحين. بيد أن هذه الوحدات لم تثبت فعاليتها حتى الآن. وتقوم البعثة بمراقبة

ودعم هذه الكيانات التي ما برحت تعاني من المشاكل منذ إنشائها، بما في ذلك عدم كفاية التمويل، والتدريب غير الكافي، وانعدام البنية التحتية الأساسية.

٥٢ - ويفيد تقرير للبعثة أن البعثة نفسها ساهمت في خلق هذه المشاكل. فمثلا، بدلا من تسهيل الدعم المقدم من الجهات المانحة كما هو مطلوب، حاولت البعثة أن تقدم دعما مباشرا للوحدات المدججة المشتركة دون أن تكون لديها القدرة الكافية على القيام بذلك. ويتكون موظفو خلية دعم الوحدات المدججة المشتركة من ضابط عسكري واحد فقط.

٥٣ - ولم تتحقق رؤيا اتفاق السلام الشامل بأن تشكل الوحدات المدججة المشتركة النواة لقوة مسلحة وطنية سودانية جديدة، لأن الوحدات المدججة المشتركة هي غير مشتركة أو مدججة - وخير وصف ينطبق عليها هو أنها وحدات مشتركة بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي ملّكال، اشتبكت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان مرتين، ما استدعى تدخل البعثة لتخفيف حدة التوتر بين الطرفين.

جيم - كان أداء البعثة في دعم عودة المشردين داخليا واللاجئين إيجابيا، في حين كان سجلها متباينا في تقديم الدعم للمساعدة الإنسانية

٥٤ - تشمل ولاية البعثة تسهيل وتنسيق عودة اللاجئين والنازحين. ولدى توقيع اتفاق السلام الشامل، كانت التقديرات تشير إلى وجود نحو أربعة ملايين نازح مشمولين بأحكام الاتفاق وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وبغية دعم العائدين، ساعدت البعثة في التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة، والتخطيط ورصد العائدين، وتبادل المعلومات والدعوة.

٥٥ - وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان نحو ٢,٢ مليون نازح ولاجئ قد عادوا دون مساعدة البعثة، في حين لم تشمل العودة المنظمة بمساعدة من البعثة سوى ٣٤٧ ٩١٠ شخصا. وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من عمليات العودة عفوية، بدت الموارد المرصودة للعودة المنظمة والميسرة غير متناسبة، ما حمل البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على دمج اثنين من أقسامها - قسم العودة وإعادة الإدماج والإنعاش ومكتب دعم المنسق الإقليمي/وحدة الشؤون الإنسانية والإنعاش المبكر وإعادة الإدماج. وقد ركز هذا الدمج عمل البعثة على عملية إعادة الإدماج عوض عمليات العودة.

٥٦ - وتشمل ولاية البعثة أيضا تسهيل وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية عن طريق جملة أمور منها المساعدة في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة. واعتبرت المنظمات غير الحكومية أن المعلومات الأمنية المقدمة بشأن منطقة مسؤولية البعثة شحيحة. وكان الهم الرئيسي الذي يساورها هو عدم وجود معلومات كافية لاستخدامها في حالات الطوارئ وعدم وجود

خطة للطوارئ، وبخاصة في ما يتعلق بفترة الاستفتاءين الذين أجريا مؤخرا. وخلال التقييم، كان مكتب دعم المنسق الإقليمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عاكفين على وضع الصيغة النهائية لخطة طوارئ إنسانية.

٥٧ - أما فريق الأمم المتحدة القطري فقد كوّن انطبعا متباينا من المعلومات الأمنية التي قدمتها له البعثة. ولم تكن اجتماعات فريق إدارة الأمن تُعتبر أنها تشكل مصدرا كافيا من المعلومات والتحليلات الأمنية. ورأى ممثل من فريق الأمم المتحدة القطري أنه ينبغي أيضا الموافقة بصورة أكثر تواترا على طلبات توفير المراقبة المسلحة. وعليه، لا يزال المجال متسعا للبعثة لتحسين تسهيل وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية.

دال - سهلت المساعدة المقدمة من البعثة في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المساعدة الإنسانية، إلا أن ملايين الأمتار المربعة من الأراضي لا تزال ملوثة بالألغام

٥٨ - تشمل ولاية البعثة تقديم المساعدة الإنسانية في إزالة الألغام، وهي المرة الأولى التي ينيط بها مجلس الأمن ببعثة لحفظ السلام ولاية تقديم هذه المساعدة. ويقدم هذه المساعدة بصورة رئيسية مكتب الأمم المتحدة لإجراءات مكافحة الألغام الذي يضم موظفين من البعثة. ويعمل المكتب على تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بالألغام في السودان ويسهلها ويشرف عليها، كما يتعاون مع السلطات الوطنية والأمم المتحدة والوكالات الوطنية والدولية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أفاد المكتب بأن الأمم المتحدة قامت بما يلي:

(أ) تطهير ٤٧٩ ٧٨١ ٦٤ مترا مربعا من الأراضي؛

(ب) تدمير ٢٢ ٩٠٦ ألغام مضادة للأفراد و ٤ ٧٧٨ لغما مضادا للدبابات و ٦٤٢ ٨٩٠ من الذخائر غير المنفجرة؛

(ج) تطهير ٤٣ ٨٨٠ كيلومترا من الطرق؛

(د) توعية ٣,٣ ملايين من الأشخاص المتضررين بمخاطر الألغام.

٥٩ - ومع ذلك، وحتى آب/أغسطس ٢٠١٠، واستنادا إلى التقديرات الأولية المستقاة من مسح تأثير الألغام الأرضية، كانت لا تزال أكثر من ٧٠ مليون متر مربع من الأراضي ملوثة بالألغام و/أو مخلفات الحرب غير المنفجرة، تلحق ضررا بما يقدر بنحو ١,٦ ملايين شخص في أنحاء البلد. ويعكس ذلك أكثر من ٧ ٠٠٠ من المخاطر المسجلة، لا يزال نحو ١ ٢٠٠ منها غير مطهرة. وأفاد المكتب أن ما لا يقل عن ١ ٤٤٣ شخصا قُتلوا و ٢ ٩١٦ شخصا آخرون أصيبوا بجروح في حوادث ألغام/مخلفات الحرب غير المنفجرة.

٦٠ - وأدى التقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى ما يلي: تيسير انتشار البعثة؛ تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية المقدمة من فريق الأمم المتحدة القطري؛ المساهمة في حماية المدنيين؛ تسهيل العودة الآمنة للمشردين داخليا؛ السماح بإجراء انتخابات عام ٢٠١٠ واستفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١ المزمع إجراؤه دون الإبلاغ عن حوادث متصلة بالألغام.

هاء - يمكن تحسين إبلاغ البعثة عن انتهاكات حقوق الإنسان

٦١ - عُهد إلى البعثة بضمان تواجد كاف لعنصر حقوق الإنسان والمساهمة في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبغية القيام بهذه المهمة، كان عديد الموظفين الموافق عليه لقسم حقوق الإنسان يبلغ ١١٢ يشكل موظفو الدعم نسبة ٢٥ في المائة منهم. ومن الأقسام الأخرى المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون (٤٥ وظيفة) والقسم السابق لحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الطفل (٥١ موظفا).

٦٢ - وركز قسم حقوق الإنسان على أنشطة الرصد (أي الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان). ويُصدر هذا القسم نشرة حقوق الإنسان Human Rights Bulletin. بمشاركة حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، وشركاء الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي والمجتمع الدولي. كما تصدر البعثة شهريا تقريرا داخليا أكثر تفصيلا. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك القسم في أنشطة تشمل بناء القدرات، والخدمات التقنية والاستشارية والتنسيق. وتلقت شرطة جنوب السودان ودوائر السجون تدريبا في مجال حقوق الإنسان وكذلك الأمر بالنسبة إلى المشرعين والمدعين العامين وأفراد المجتمع المدني.

٦٣ - ومع ذلك، ثمة قيود تكبل مهمة صون حقوق الإنسان بالبعثة. فأولا، هناك المعلومات الواردة في النشرة وهي غالبا ما تكون منقوصة ولا تُدرج ضمن قائمة الحوادث الخطيرة. وأبلغ موظفو البعثة المكتب أن القيادة العليا للبعثة تحد من قدرة قسم حقوق الإنسان على تقديم تقارير علنية عن وقوع حوادث انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان. ففي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ مثلا، تلقت البعثة تقارير تفيد عن تعرض ٢٤ امرأة و ٣٠ فتاة للاغتصاب وعن قتل ٩ فتيان في قريتي أبروق وأوريبي، ومع ذلك لم تُورد النشرة هذه المعلومات^(١). كما لم ترد في البرقيات المشفرة المرسلة إلى نيويورك معلومات عن حوادث قُتل فيها ٥ أشخاص خلال الانتخابات.

(١) UNMIS Human Rights Bulletin, 22 September 2010; UNMIS Human Rights Section monthly internal report, August 2010.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، لم تتضمن النشرة أيضا معلومات عن عريضة سلمها إلى البعثة نحو ٢٠٠٠ شخص يطالبون بانسحاب القوات من أبييه ويطلبون تغيير ولاية البعثة بحيث تصبح مشمولة تحت سلطة الفصل السابع^(٢). وقد افترض مقدمو العريضة أن البعثة لم تكن تتمتع بسلطة العمل بموجب الفصل السابع، وهو افتراض خاطئ وإن كان بالإمكان تبريره لأن البعثة لا تعمم على نطاق واسع تمتعها بالسلطة الممنوحة لها بموجب الفصل السابع.

٦٥ - ويمكن للإبلاغ المجتزأ عن انتهاكات حقوق الإنسان أن يؤثر في العمل على مواجهة هذه الانتهاكات. كما يمكن لإغفال ذكر الحوادث في النشرة أن ينال من سمعة البعثة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، بل، وفي نهاية المطاف، من سمعة البعثة نفسها.

٦٦ - علقت البعثة بالقول إن القصد من نشرة حقوق الإنسان ليس الإبلاغ عن كل حوادث انتهاكات حقوق الإنسان. إلا أن المكتب رأى أنه ينبغي لتغطية النشرة أن تكون شاملة قدر الإمكان. وعلاوة على ذلك، ورغم توزيع النشرة على نطاق محدود، فهي غير متداولة بين عامة الشعب. وينبغي للبعثة أن تكون مدركة بأن أي نشرة تصدر عنها يمكن أن تصبح وثيقة عامة، بصرف النظر عن نية البعثة.

واو - أولت البعثة تعميم المنظور الجنساني انتباهها

٦٧ - أعرب أفراد البعثة في المقابلات التي أجريت معهم عن رأي مفاده أن تقدما أحرز في تعميم المنظور الجنساني في خطط البعثة ومهامها. وقد أيدت هذا الرأي الوثائق المختلفة (كخطط العمل والتقارير عن حلقات عمل) التي استعرضها المكتب. فقد أجرى مثلا القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون مطالعة للتشريعات الوطنية والدولية المتصلة بالمشاركة السياسية للمرأة بغية ضمان فعالية الإطار القانوني الوطني في تمكين المرأة. وكان لكل قسم بالبعثة جهة اتصال للشؤون الجنسانية، كما كان مكتب المستشار الخاص المعني بالقضايا الجنسانية يؤدي دورا نشطا في توعية موظفي البعثة بأهمية تعميم المنظور الجنساني. وعمل موظفو الوحدة الاستشارية الجنسانية مع أقسام محددة بالبعثة لضمان تصدي التدريب الداخلي بالبعثة والتدريب الذي توفره البعثة لطرفي اتفاق السلام الشامل، للقضايا الجنسانية. وعلاوة على ذلك، أعدت البعثة في آذار/مارس ٢٠٠٨ مبادئ توجيهية لسياسات المساواة بين الجنسين واستراتيجية جنسانية.

(٢) UNMIS Human Rights Bulletin, 28 October 2010; UNMIS Human Rights Section monthly internal report, September 2010.

٦٨ - ومن الأمثلة على العمل من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩):

- (أ) تحليل جنساني للقوانين والأنظمة الجديدة؛
 - (ب) إنشاء وحدات لحماية الضعفاء في جميع مراكز الشرطة السودانية؛
 - (ج) إنشاء مراكز متنقلة لتسجيل الناجحين في فترة ما قبل الانتخابات تسهيلا لتسجيل النساء؛
 - (د) وضع قوائم مرجعية بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في عملية التسريح. وحتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان قد جرى تسريح ٢٥٨ ٦ امرأة (انظر S/2010/528، الفقرة ٣٩).
- ٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، صنفت أغلبية المشاركين في مسح شمل موظفي البعثة أنشطة البعثة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني تصنيفا إيجابيا في المجالات التالية:
- (أ) الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المقاتلين في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٥٧ في المائة)؛
 - (ب) عمليات البعثة (٦٠ في المائة)؛
 - (ج) عملية التخطيط للبعثة (٦٩ في المائة)؛
 - (د) القرارات الإدارية الصادرة عن البعثة (٧٠ في المائة).

زاي - واجهت البعثة حالات توتر متزايدة قبل إجراء الاستفتاءين ولكنها بادرت إلى اتخاذ تدابير لتحسين حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها

٧٠ - إن حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وضمان أمن وحرية حركة الموظفين يشكلان عنصرا هاما من ولاية البعثة. وفي عام ٢٠٠٦، اشتكى فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية من أن البعثة لم توفر لهما حماية كافية. وخلال انتشار أعمال العنف في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، أُجليّ موظفون مدنيون تابعون للأمم المتحدة وموظفون تابعون لمنظمات غير حكومية إلى أماكن آمنة. وكان القلق يساور البعثة جراء ارتفاع حدة التوتر في الفترة السابقة للاستفتاء وتبعات ذلك على أمن موظفي الأمم المتحدة. فأجرت تحديثا لتقييم المخاطر الأمنية بغية تهدئة هذه المخاوف. وأبلغت البعثة المكتب بعدم حصول فقدان أرواح بين موظفي الأمم المتحدة خلال العدد الكبير من الرحلات التي أُجريت ضمن منطقة البعثة. بيد أن موظفي الأمم المتحدة تعرضوا لعمليات

اعتقال تعسفية. ففي الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، جرى اعتقال أو توقيف ٤٠ من موظفي الأمم المتحدة.

حاء - أثرت التحديات المتصلة بحماية المدنيين على مصداقية البعثة وشرعيتها؛ إلا أن البعثة قامت بخطوات نحو تحسين كيفية تنفيذ جوانب من ولايتها

٧١ - أناط مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) بالبعثة الاضطلاع بولايتها بموجب سلطة الفصل السابع في ما يتعلق بحماية المدنيين الواقعين تحت تهديد وشيك بالوقوع ضحية عنف جسدي، وذلك في حدود قدراتها ودون المس بمسؤوليات الحكومة. كما شدد مجلس الأمن كذلك على حماية المدنيين في الفقرة ١٤ من القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩)، التي طلب فيها من البعثة استخدام ولايتها وقدراتها على نحو كامل لتوفير الأمن للسكان المدنيين.

٧٢ - وفي تقييم أُجري عام ٢٠٠٦، توقعت إدارة عمليات حفظ السلام أنه في حال تصاعد حدة الأعمال القتالية، ستكون للبعثة قدرة محدودة على احتواء العنف، ويعزى هذا الأمر في المقام الأول إلى افتقار السودان إلى البنية التحتية، وكذلك إلى حجم منطقة العمليات وعدد الجماعات المسلحة، علاوة على عدم وجود فهم موحد لما تنطوي عليه حماية المدنيين داخل البعثة أو خارجها. وفي عام ٢٠٠٩، أوصت منظمة غير حكومية البعثة بالاضطلاع بدور استباقي في حماية المدنيين بتوفير تعريف أفضل للظروف التي تستدعي توفير الحماية - لا سيما في ما يتعلق بالعنف بين القبائل في المناطق العالية الخطورة - وإدخال ما يستدعي ذلك من تعديلات في الانتشار والموارد وأوامر العمليات. ولسوء الحظ، وقعت خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حوادث عنف عدة طالت السكان المدنيين. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، اشتبكت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في أبييه، ما أدى إلى تشريد ٥٠ ٠٠٠ شخص وإجلاء عمال الإغاثة وتدمير بلدة أبييه. ولم يحل وجود البعثة في أبييه دون حصول هذا الحادث. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اندلاع أعمال عنف في أيار/مايو ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩ بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في ملكال إلى سقوط ٥٧ قتيلا.

٧٣ - وأعربت الجهات المعنية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية وموظفو البعثة والعديد من الأشخاص في المقابلات التي أجريت معهم، أنه كان يمكن، بل كان ينبغي، للبعثة أن تقوم بالمزيد لحماية المدنيين خلال تلك الحوادث. وأفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أن البعثة كانت تفتقر في أبييه، خلال الفترة السابقة للقتال وأثناءه، إلى القدرة على الاضطلاع بجانبين رئيسيين من ولايتها هما: رصد تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وحماية المدنيين. ولما كان من المتوقع أن توفر بعثة لحفظ السلام الأمن للسكان المدنيين في حدود قدراتها، فإن عدم توفير

الأمن ينال من مصداقية البعثة وشرعيتها. واعترف قائد سابق لقوة البعثة في أيار/مايو ٢٠١٠ أن المجتمع الدولي يتوقع من العنصر العسكري للبعثة القيام بالمزيد لحماية المدنيين.

٧٤ - وردّت البعثة والمقر على حادث أبييه بإعادة تشكيل القوات في مناطق بؤر التوتر المحتملة، بناء على توصيات صادرة عن دراسة للقدرات العسكرية أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأنجزت إعادة التشكيل في آذار/مارس ٢٠١٠. وأثناء إجراء هذا التقييم، كان مكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام يجري مراجعة لقواعد الاشتباك بهدف توضيحها.

٧٥ - وعلاوة على ذلك، وضعت البعثة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ مفهوماً أمنياً لحماية المدنيين شمل الحماية الجسدية للمدنيين وتوسّع في شرح أدوار ومسؤوليات مختلف أجزاء البعثة. وبناء على طلب مجلس الأمن (انظر القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩)، الفقرة ١٥)، وضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية شاملة لحماية المدنيين. بيد أن أدوار البعثة ومسؤولياتها في بحالي العمل الجديدين، وهما المنع وإشاعة بيئة موفرة للحماية، كانت لا تزال، حتى لحظة إعداد هذا التقييم، بحاجة إلى توضيح.

٧٦ - ومن المفهوم بشكل عام في حفظ السلام أن حماية المدنيين ليست فقط مهمة عسكرية، لذا أنشئ قسم لحماية المدنيين في البعثة. وأنيط بهذا القسم دور رئيسي هو تنسيق الاستجابة لتوفير الحماية الإنسانية؛ ورصد انتهاكات الحماية والإبلاغ عنها؛ والدعوة؛ وتيسير دور الحماية الذي تؤديه جهات فاعلة أخرى. بيد أن هذا القسم حُلّ في آب/أغسطس ٢٠١٠، وأوفدَ كامل موظفيه إلى الميدان. وأوضح رئيس البعثة أن المسؤولية عن حماية المدنيين تقع على عاتق البعثة بأسرها لا فقط على وحدة وحيدة موجودة في الخرطوم. وما زال يتعين الانتظار للوقوف على ما إذا كانت إعادة التشكيل الجديدة هذه ستحقق حماية أفضل للمدنيين.

خامسا - الاستنتاجات

٧٧ - رغم عدم تحقيق الهدف الأساسي لاتفاق السلام الشامل - إغراء الطرفين بالوحدة - فقد ساهم الدعم الذي قدمته البعثة لتنفيذ الاتفاق في صمود وقف إطلاق النار، بصرف النظر عن الخروقات الحاصلة. ومع أن البعثة ساهمت في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، فإن ما قدمته من دعم لعملية اتفاق السلام الشامل تعرض للإعاقة. فالتركيز الذي صبته البعثة على دارفور خلال السنوات الأولى من انتشارها أدى إلى عدم إيلاء اتفاق السلام الشامل الاهتمام اللازم. ومن المهم في المستقبل منح البعثة فرصة للتركيز بشكل رئيسي على تنفيذ

جوهر ولايتها. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يؤثر سلباً على فعالية بعثة حفظ السلام وكفاءتها.

٧٨ - وتفتقر البعثة إلى التخطيط الاستراتيجي، وقد أسهم عدم وجود خلية للتخطيط الاستراتيجي منذ بدء البعثة في هذا القصور. كما تأثر التخطيط الاستراتيجي للبعثة بأن انهمك، بعد وضعه، بالتخطيط العملي. وقد كان لهذا الأمر أيضاً وقع على فعالية البعثة وكفاءتها نظراً إلى عدم وجود ما يضمن أن جهود جميع أجزاء البعثة كانت تصب في الاتجاه نفسه. ومع أن خطة العمل المتكاملة ليست خطة استراتيجية، فهي تبين الوقع الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه خطة ما في حمل بعثة على العمل نحو تحقيق هدف مشترك.

٧٩ - وشاب الضعفُ التكاملُ بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لا سيما في مجالي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتخابات. فلو كانت الأمم المتحدة قد مارست نهج "توحيد الأداء" لكان من المرجح أن يكون هذا التكامل أكثر فعالية وكفاءة. فالبعثات المتكاملة تشكل جزءاً هاماً من حفظ السلام ومن المتوقع أن تعمل بعثة لحفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري بصورة متسقة ومتكاملة. وعدم القيام بذلك يحمل في طياته إمكانية النيل من صورة الأمم المتحدة وسمعتها.

٨٠ - لقد كانت التحديات التي صادفتها البعثة في ما يتعلق بحماية المدنيين مأسوية وانعكست سلباً على مصداقية البعثة وشرعيتها. إن مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها تتسمان بأهمية قصوى وهما مكوّن أساسي لعله وجودها. لذا يجب أن تكون لدى الموظفين من جميع الرتب فكرة واضحة عن السلطة المفوضة لهم بحماية المدنيين.

سادساً - التوصيات

٨١ - بناء على نتائج التقييم، يقدم المكتب تسع توصيات على النحو المبين أدناه.

التوصية ١

٨٢ - أن تكفل إدارة عمليات حفظ السلام توافر المتطلبات الأساسية المناسبة للتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأن تقبل إدارة عمليات حفظ السلام كذلك بأن يضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بالدور القيادي في التعاون عند الاقتضاء.

٨٣ - علقت البعثة بالقول إنه سبق اتخاذ العديد من التدابير لتحسين التعاون.

التوصية ٢

٨٤ - أن تعمل البعثة، بمساعدة من الإدارة العليا في إدارة عمليات حفظ السلام، بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تقاسم المسؤوليات على نحو أفضل وتشاطر قيادة البرنامج.

التوصية ٣

٨٥ - أن تنظر البعثة في تعزيز أنشطتها من أجل وضع الصيغة النهائية لخطة الطوارئ الخاصة بالاستفتاء المزمع إجراؤه في أبييه.

التوصية ٤

٨٦ - أن تنظر إدارة الدعم الميداني مستقبلاً في الاستفادة بقدر أكبر من قاعدتي اللوجستيات في عنتبي، أوغندا، وبرينديزي، إيطاليا، بهدف تقديم الخدمات لمرحلة بدء بعثة جديدة. فمن شأن ذلك أن يتيح لأي بعثة موجودة أن تركز على ولايتها المحددة.

التوصية ٥

٨٧ - أن تنظر البعثة، وفقاً لولايتها، في إبداء مزيد من التعاون مع الاتحاد الأفريقي في الحملات الإعلامية.

التوصية ٦

٨٨ - أن تطلب إدارة عمليات حفظ السلام مستقبلاً تضمين الخطط الاستراتيجية لبعثات حفظ السلام استراتيجية خروج.

٨٩ - علقت البعثة بالقول إن عملية تخطيط أساسية لفترة ما بعد انسحاب البعثة جارية حالياً على قدم وساق.

التوصية ٧

٩٠ - أن تغير البعثة الاهتمام الذي ينصب عليه تركيز اجتماعات فريق إدارة الأمن بما يضمن تلبية احتياجات فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية من المعلومات والتحليلات الأمنية.

٩١ - علقت البعثة بالقول إن تعيين محلل برتبة ف-٣ في وحدة المعلومات الأمنية حسن نوعية المعلومات المقدمة في الاجتماعات.

التوصية ٨

٩٢ - أن يتضمن تقرير البعثة معلومات أوفى عن انتهاكات حقوق الإنسان.

التوصية ٩

٩٣ - أن تنفذ البعثة، في مرحلة ما بعد الاستفتاء، استراتيجيتها الشاملة لحماية المدنيين، وتعديلها تبعاً لذلك.

(توقيع) كارمان ل. لاهوانت
وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

المرفق*

مذكرة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام المساعد للدعم الميداني إلى شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية

تعليقات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وبعثة الأمم المتحدة في السودان على مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة في السودان ولما حققته من نتائج

١ - أود أن أشير إلى مذكرة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن التقييم المذكور أعلاه. وتجدون أدناه تعليقات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وبعثة الأمم المتحدة في السودان على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

نتائج التقييم

موجز الفقرة الرابعة

٢ - تجدر الإشارة إلى أن للشواغر في المهام القيادية الأساسية بالبعثة تأثيراً سلبياً على فعالية البعثة. فقد أحدثَ الرحيل المفاجئ للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أواخر عام ٢٠٠٦ فجوةً دامت سنة تقريباً قبل تعيين بديل له في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وخلال هذه الفترة، عمل نائب الممثل الخاص للأمين العام بصفة الموظف المسؤول عن البعثة، بالإضافة إلى اضطراره بمهامه كنائب للممثل الخاص للأمين العام. وعانت البعثة نكسات إضافية في شغل مهام قيادية أساسية أخرى: ففي أعقاب رحيل نائب الممثل الخاص للأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استغرق تعيين بديل له في مطلع عام ٢٠١٠ أكثر من ١٨ شهراً. وعلاوة على ذلك، حصلت فجوة أقل وطأة ولكن لا يستهان بها، دامت ثلاثة أشهر قبل تعيين خلف لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ومنسق الشؤون

* يعرض المكتب في هذا المرفق النص الكامل لتعليقات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثة على التقييم البرنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة في السودان ولما حققته من نتائج. وقد أُرسيَت هذه الممارسة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤، بناءً على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وبشكل عام، وافقت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثة على توصيات المكتب. وأدرجت تعليقاتها على المشروع، كما هو مناسب، في متن التقرير النهائي. ونتيجة لذلك، تغير ترقيم بعض الفقرات من التقرير. وتسهيلاً للقارئ، أدرجت أرقام الفقرات في التقرير النهائي بخط مائل.

الإنسانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن الصعب قياس عواقب حصول هذه الفجوات القيادية بيد أن تقرير المكتب يتضمن موجزا عاما عنها.

٣ - وكما ذكر أعلاه، كان رحيل الممثل الخاص للأمين العام أواخر عام ٢٠٠٦ غير متوقع. وشكل إيجاد بديل لشغل هذه الوظيفة خلال فترة وجيزة تحديا هائلا لأن ذلك يتطلب تحديد مرشحين مؤهلين مستعدين للعمل في بيئة قاسية بل وخطرة أحيانا، يحظون بقبول الطرفين في النزاع. فتطور الأوضاع ينعكس بدوره على مواصفات وشروط الوظيفة المزمع شغلها، ما يزيد من تعقيد البحث عن ممثل خاص جديد. وقد برزت صعوبات مماثلة في شغل منصب نائب الممثل الخاص للأمين العام في أعقاب رحيله في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٤ - تضع آليات التخطيط لتعاقب الموظفين في التعيينات الميدانية العليا في اعتبارها أن هذه التعيينات لا تزال تشكل عوامل حقيقية في تحديد وتعيين القيادات العليا في البعثات، وهي ما برحت تخضع للتعزيز على مدى السنوات الأربع الماضية. وتجري مراجعة شروط الاضطلاع بالمهام القيادية بصورة منتظمة من أجل تخطيط وإدارة عملية الاختيار في الوقت المناسب. وفي عام ٢٠١٠، استُحدثت آلية رفيعة المستوى في المقر لضمان عمل الأفرقة القيادية على نحو فعال. وتوفر هذه الآلية منتدى فريدا للمسؤولين عن إدارات عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية والدعم الميداني ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعمل معا من أجل التركيز على القضايا الرئيسية التي تؤثر على القيادة. وعلى مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، بُذلت جهود لتحسين تقديم المساعدة في سد الثغرات التي تعترى البعثات الميدانية. وقد جرى إيفاد مديرين محنكين من أنحاء منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر انتظاما في وقت قصير، لفتريات وجيزة، من أجل سد هذه الثغرات في البعثات. إننا نعتبر أن إيفاد مزيد من الدعم لنائب الممثل الخاص للبعثة كان يمكن أن يعوض بعضا من العواقب الناجمة عن الفراغ القيادي الذي شهدته معظم عام ٢٠٠٧.

أعاق نجاح البعثة انعدام التعاون والتنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري (الفقرات ١٣ إلى ٣٢) (أصبحت الآن الفقرات ١٣-٣٣)

٥ - يسلط مشروع التقرير الضوء بشكل متكرر على حالات التوتر بين أشخاص من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري دون الوقوف على الأسباب الهيكلية لحالات التوتر تلك أو لماذا يعمل نموذج للتكامل (شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات) أفضل بكثير من غيره (الوحدة المتكاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). فعدم القدرة على المزج بين الاشتراكات المقررة والتبرعات؛ والقيود التي تخضع لها قدرة البعثة على تبادل أصولها مع الوكالات الشريكة بالأمم المتحدة؛ وأوجه التباين في المسألة داخل البعثة

والوكالات، حيث تناط بشريكِ المساءلة المقررة في حين يكون التمويل في عهدة الشريك الآخر. إننا نرى أنه كان ينبغي للمكتب أن يكون قد نظر عن قرب أكثر في القضايا الهيكلية التي تسبب عادة بحالات التوتر في الوحدات المتكاملة وقدم توصيات يمكن أن تكون مفيدة للبعثات في المستقبل.

الفقرة ١٨ (أصبحت الآن الفقرة ١٩)

٦ - توضح البعثة أن مرحلة ما بعد الاستفتاء حُذفت عمدا من الخطة المتكاملة لتنفيذ الولاية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ للسماح بإجراء مزيد من المناقشات مع الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، كان إدراجها سيضر بهذه المحادثات ويحد من قدرة الممثل الخاص للأمين العام على مناقشة الخيارات مع الشركاء. وبناء على التفسير أعلاه، نقترح أن تحذف من التقرير الإشارة إلى مرحلة ما بعد الاستفتاء باعتبارها وجه قصور في الخطة المتكاملة لتنفيذ الولاية.

الفقرة ١٩ (أصبحت الآن الفقرة ٢٠)

٧ - لا توافق البعثة على نتيجة مفادها أن البعثة خلصت إلى أنه "عوض القيام بعرض خطط وصكوك على المفوضية القومية للانتخابات، كان حري بالبعثة أن تتبّع نهجا أكثر تعاونية يركز على بناء القدرات". فالفترة الانتخابية كانت قصيرة جدا. وكان الهدف الرئيسي هو مساعدة المفوضية القومية للانتخابات على استكمال هذه العملية بطريقة تتسم بالمصداقية. وكان من شأن اتباع نهج لبناء القدرات أن يضحى بذلك الهدف الرئيسي مقابل بذل جهود طويلة الأجل للقيام بتدريب شامل.

الفقرة ٢١ (أصبحت الآن الفقرة ٢٢)

٨ - الاستعاضة عن كلمة "لامبالاة" في الجملة الأخيرة من الفقرة ٢١ بعبارة "خلافات".

الفقرة ٢٥ (ب) (أصبحت الآن الفقرة ٢٦ (ب))

٩ - بغية الوقوف على الحقائق بشكل أدق، نقترح إعادة صياغة الفقرة ٢٥ (ب) ليصبح نصها كالتالي: "دعم تنظيم مشاورات شعبية مثمرة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق". وتجدر الإشارة إلى أن البعثة غير مكلفة بمهمة تنظيم المشاورات الشعبية، فهي نشاط يتعين ترتيبه من قبل الحكومة.

الفقرة ٢٦ (أصبحت الآن الفقرة ٢٧)

١٠ - لا توافق البعثة على مقولة إنها "قللت من التشديد على عناصر أخرى من ولايتها" بهدف التركيز على الاستفتاء. فقد كان من المفهوم أن يحظى دعم الاستفتاء بدرجة عالية من الاهتمام في وسائل الإعلام وأنه كان على رأس أولويات الإدارة العليا. إلا أن شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات وشعبة دعم البعثة اضطلعتا بهذه المهمة بشكل جيد دون أن يؤدي ذلك إلى إلهاء البعثة عن الاهتمام بمجالات أخرى من ولايتها أو عن اتخاذ إجراءات بشأنها.

تأخر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولم تعمل الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو متكامل مع كيانات أخرى للأمم المتحدة في البلد (الفقرات ٢٩ إلى ٣٢) (أصبحت الآن الفقرات ٣٠-٣٣)

١١ - في ما يتعلق بالنتائج التي جرى التوصل إليها بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نرى أن الملاحظات التي أبدت في هذه الفقرات يمكن أن تستفيد من فهم أعمق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللسياق الذي جرى فيه التخطيط للبرنامج وتنفيذه. وعليه، نقترح تعديل التقرير تبعاً لذلك.

الفقرة ٢٩ (أصبحت الآن الفقرة ٣٠)

١٢ - فيما يتعلق بتأخير البرنامج، رغم إمكانية صحة النتائج التي خلصت إلى أن عدم الوفاء بالوعود أضفى توتراً على العلاقات مع السلطات المحلية وأن انعدام القدرة على التخطيط داخل الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ساهم في هذا التأخير، لم يعترف التقرير بالسبب الرئيسي لهذا التأخير، أي غياب الإرادة السياسية في الأساس بين الطرفين في اتفاق السلام الشامل. ومن المهم أن نفهم أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو عملية مملوكة وطنياً، وعليه، فإن نجاحها يتوقف في نهاية المطاف على إرادة الجهات الفاعلة الوطنية. فالأمم المتحدة غير قادرة على فرض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وجل ما يمكنها القيام به هو تيسير ودعم عملية مملوكة وطنياً فحسب. ويصح هذا الأمر بشكل خاص في حالة السودان، التي ينص فيها اتفاق السلام الشامل بوضوح على أن المجلس القومي لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومفوضيّي شمال السودان وجنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي الجهات التي تقود وتنفذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أما الأمم المتحدة، فقد أقرت من جهتها أن القيادة الأولية التي عُهد إليها بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم تكن

تتمتع بالمهارات اللازمة. وقد حمل ذلك إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استبدال مديري برامج كل منهما في عام ٢٠٠٧، بعد اللجوء إلى "فريق النمر" مدة ثلاثة أشهر لتنفيذ تدابير تصحيحية. وفي الواقع، إن فريق الإدارة الجديدة هو الذي ساعد الجهات الفاعلة الوطنية في صوغ الخطة الاستراتيجية الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المذكورة في الفقرة ٢٩. ويعزى سبب التأخير في بدء هذا البرنامج فعليا إلى المفاوضات المطولة بين مفوضي شمال السودان وجنوب السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حول الكمية المحددة من الفوائد التي من المزمع تقديمها إلى المستفيدين من البرنامج، فضلا عن طرائق تنفيذ البرنامج (تنفيذ وطني مقابل تنفيذ مباشر). لذا فمن المضلل أيضا الإلقاء باللائمة على البعثة حصرا في ما يتعلق بالتأخير في إطلاق البرنامج.

الفقرة ٣٠ (أصبحت الآن الفقرة ٣١)

١٣ - في ما يتعلق بمقولة إن الخطة البعثة لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج "أهدافا مفرطة في الطموح وغير واقعية"، نود أن نؤكد أن خطة الدعم استندت إلى وثيقة البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما أقرتها مفوضيتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكما ذكر في تقرير المكتب، فقد كان يتعين توضيح عملية التحقق، نظرا لدخول مرشحين غير مؤهلين إلى البرنامج. واستجابة لهذا الوضع، وضعت البعثة إجراءات تشغيل موحدة تحدد معايير واضحة، وافقت عليها لاحقا مفوضيتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووقعتا عليها في آذار/مارس ٢٠١٠.

١٤ - ولم يشير التقرير لا من قريب أو بعيد إلى أن العائق الرئيسي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو عدم قيام الطرفين في الوقت المناسب بتوفير قوائم كافية بالمشاركين في البرنامج. فالتأخير في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يعزى في المقام الأول إلى أن الطرفين، لا البعثة، لم يكرسا ما يكفي من الوقت للتواصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥ - بعد استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تسارعت وتيرة التسريح بفضل التركيز على الفئات المستهدفة المتفق عليها التي حُددت بوصفها "الجماعات المسلحة الأخرى". وتشمل هذه الجماعات الفئات الضعيفة كالنساء والمسنين والمعوقين والأطفال.

الفقرة ٣١ (أصبحت الآن الفقرة ٣٢)

١٦ - ما برحت الفجوة الآخذة في الاتساع بين التسريح/إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج تشكل مصدر قلق كبير للبعثة. وفي الواقع، أثارت هذه المشكلة حفيظة البعثة منذ انطلاق المراحل الأولى لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما ذكر في تقرير المكتب. إلا أن المكتب يدرك أن عمليات حفظ السلام لا تتحكم ببرمجة إعادة الإدماج. ونكون شاكرين لو يقدم المكتب توصيات بشأن كيفية معالجة هذه المشكلة.

الفقرة ٣٢ (أصبحت الآن الفقرة ٣٣)

١٧ - نوافق على أن انعدام التعاون بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوحدة المتكاملة لترح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج انعكس سلباً على تنفيذ البرنامج. وكما يشير المكتب، ووفقاً لمذكرة التفاهم، فإن رئيس الوحدة، وهو موظف تابع للبعثة، يضطلع "بمحمل المسؤولية عن إدارة وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" في حين يكون نائبه، وهو موظف تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مسؤولاً عن تقديم مساعدة نشطة إلى الرئيس"، وهو الأمر الذي لم ينفذ قط في الواقع. ومع ذلك، فنحن نرى من الضروري تقديم مزيد من التوضيح على ما سبق قوله بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يفضل "انتهاج أسلوب على درجة أعلى من الإدارة الجماعية". وفي الواقع، كانت البعثة تقف بشكل واضح ضد استحداث هياكل موازية، ومن الصعب أن نفهم كيف خلص المكتب إلى أن البعثة لم تقم بما يكفي لمحاولة حل هذه القضية. وقد أصرت البعثة على التقيد بمذكرة التفاهم الموقعة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهة وضع/تحديد المسؤوليات عن البرنامج، فضلاً عن ترتيبات التوظيف، في حين استحدثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيكلًا موازياً للوحدة المتكاملة لترح السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمكتب القطري. إن هذا التدبير يتعارض ومشروع الوثيقة الموقع بين الأمم المتحدة وحكومة الوحدة الوطنية الذي أقرته الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، أصرت البعثة على أن يتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدابير تصحيحية على جميع المستويات. ونود أن نقترح إجراء تحليل أعمق للمشاكل الملزمة لهذه الحالة ولا سيما في ما يتعلق بدور الرئيس. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد وضع صياغة أكثر تحديداً للتوصية ٢ لسد هذه الفجوة التي تعتري الإشراف على البرنامج.

١٨ - ونود أن نطمئن المكتب أن البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قاما بخطوات لتحسين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. وأذن بإجراء استعراض برنامجي مستقل نُشر التقرير النهائي عنه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدم توصيات حول كيفية تطبيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان وجنوبه مستقبلاً

في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. وسيناقش اجتماع رفيع المستوى من المقرر عقده في ٧ آذار/مارس ٢٠١١، مع البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضيتين الوطنيتين والجهات المانحة، الخطوات المقبلة المزمع القيام بها في الفترة المؤقتة إلى حين انتهاء مفاعيل اتفاق السلام الشامل في تموز/يوليه ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على إجراء مراجعة داخلية للجزء المتعلق بإعادة الإدماج من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كما بادر نائب الممثل الخاص للأمين العام إلى وضع مذكرة تفاهم، قام بتحديثها، تتعلق بالوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل إعادة تنشيط التكامل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الفقرة ٣٤ (أصبحت الآن الفقرة ٣٥)

١٩ - إن الدفع بالنتيجة التي جرى التوصل إليها ومفادها أن الهدف الرئيسي من اتفاق السلام الشامل في الواقع هو إغراء الطرفين بالوحدة، والإيحاء بأن البعثة لم تفعل ذلك استناداً إلى نتائج الاستفتاء، هو عرض مبسط لواقع الحال. فقد كان واضحاً لسنوات أن أغلبية الجنوبيين تفضل الاستقلال، استناداً إلى تاريخ من الحروب والاستغلال. ولم تبذل حكومة السودان سوى جهود خجولة لتعزيز الوحدة من خلال الاستثمار إلى أقصى حد في البنية التحتية عبر الحدود واتخاذ إجراءات إنمائية في الجنوب.

الفقرة ٣٥ (أصبحت الآن الفقرة ٣٦)

٢٠ - ليس من الواضح كيف خلص المكتب إلى استنتاج مفاده أن البعثة، بسبب تركيزها على دارفور، "لم تتمكن من الاضطلاع بهذا الجانب من ولايتها على نحو يتسم بالكفاءة". فالتقرير لا يشير لا من قريب أو بعيد إلى أي جزء من الولاية تعذر الاضطلاع به.

الفقرة ٣٦ (أصبحت الآن الفقرة ٣٧)

٢١ - يرجى العودة إلى تعليقاتنا على الفقرة ٢ أعلاه.

الفقرة ٤١ (أصبحت الآن الفقرة ٤٢)

٢٢ - تعمل البعثة بشكل وثيق مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ من أجل تقديم الدعم لتيسير المفاوضات بين الطرفين بشأن اتفاقات مرحلة ما بعد الاستفتاء. وشمل ذلك تقديم معلومات وتحليلات بشأن القضايا ذات الصلة، وتوفير الدعم لمجموعة واسعة من الرحلات التي قام بها الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى

أن البعثة تُشرك منظمات دولية أخرى في أنشطتها. فقد شارك مثلاً الاتحاد الأفريقي على نحو فاعل في الندوة التي نظمتها البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

الفقرة ٤٢ (أصبحت الآن الفقرة ٤٣)

٢٣ - نقترح إعادة صياغة الجملة الرابعة من الفقرة ٤٢ لتصبح كالتالي: ”بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، سهلت البعثة عقد سلسلة من اجتماعات مائدة مستديرة للأحزاب السياسية شملت...“.

الفقرة ٤٤ (أصبحت الآن الفقرة ٤٥)

٢٤ - نقترح إعادة صياغة الجملة الأخيرة من الفقرة ٤٤ لتصبح كالتالي: ”بغية القيام بدورها الاستشاري والتوجيهي، تتشاطر شرطة البعثة وشرطة جنوب السودان مواقع مشتركة“، لأن توفير المشورة والتوجيه هو الغرض الرئيسي من استراتيجية المشاركة في الموقع.

الفقرة ٥١ (أصبحت الآن الفقرة ٥٢)

٢٥ - خلص المكتب في الفقرة ٥١ إلى أن البعثة ساهمت في التسبب بالمشاكل التي صادفتها الوحدات المدججة المشتركة بعدم تيسير الدعم المقدم من المانحين، مستخلصاً بذلك استنتاجاً قوياً جداً بناءً على حقائق لا تستند إلى وقائع أو تحليل. إن البعثة لا توافق على هذا الاستنتاج، وهي تقترح حذفه من التقرير إلا إذا كان بإمكان التقرير الإسهاب في وجود صلة بين ولاية البعثة والصعوبات التي واجهتها الوحدات المدججة المشتركة.

الفقرتان ٥٥ و ٥٦ (أصبحتا الآن الفقرتين ٥٦ و ٥٧)

٢٦ - في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، ننوه إلى أن التقرير لم يفد عما إذا كانت هذه الملاحظات تتعلق بالجنوب أو الشمال. كما لم يفد التقرير عما إذا كان انعدام تبادل المعلومات ينطبق على دارفور، استناداً إلى ما قالته المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في السودان والعاملة أيضاً في دارفور، والتي غالباً ما تخلط بين ولايتي الكيانين التابعين لإدارة شؤون السلامة والأمن. وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء فريق إدارة الأمن بالبعثة هم إلى حد كبير الأعضاء أنفسهم في فريق إدارة الأمن بالعملية المختلطة الأمر الذي يتسبب بتشويشات أخرى في التفسير. لذا نقترح أن يوضح التقرير بشكل إضافي الملاحظات الواردة في الفقرتين ٥٥ و ٥٦.

- ٢٧ - وعلاوة على ذلك، أدى توظيف محلل برتبة ف - ٣ في وحدة المعلومات الأمنية إلى تحسين نوعية المعلومات المقدمة في جلسات إحاطة فريق إدارة الأمن والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتقدم إدارة شؤون السلامة والأمن إحاطة أسبوعية إلى المنظمات غير الحكومية كما تطلعها على تقارير أسبوعية وشهرية. وهي دعت الفريق التوجيهي للمنظمات غير الحكومية إلى المشاركة في رحلات ميدانية لتقصي الحقائق إلى جانب هيئات اتصال الأمن الدبلوماسي.
- ٢٨ - وتحدد إجراءات العمليات الموحدة الصادرة عن البعثة إجراءات توفير المواكبة المسلحة. وعدم فقدان أي أرواح بين موظفي الأمم المتحدة خلال عدد كبير من الرحلات التي أجريت بشكل، إلى حد ما، دليلاً على نجاح هذه الممارسات الأمنية.

الفقرة ٦٠ (أصبحت الآن الفقرة ٦١)

- ٢٩ - إن النتيجة التي جرى التوصل إليها ومفادها أن "قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة يضم ١١٠ وظائف منتشرة في مناطق مسؤولية البعثة" هي غير دقيقة. فهذه المعلومات لم تقدم لا من قبل قسم حقوق الإنسان بالبعثة ولا من قبل قسم الموارد البشرية فيها. وهذا القسم لم يضم قط ١١٠ موظفين منتشرين. فالقوام المقرر لموظفي القسم هو ١١٢ موظفاً، نسبة ٢٥ في المائة منهم هم موظفو دعم. وبسبب التأخير في التعيين، كان عدد الموظفين الموجودين في الخدمة لدى إجراء الزيارة التي قام بها فريق المكتب ٦٤ موظفاً، ٢٢ منهم هم موظفون إداريون. لذا، نقترح تنقيح الفقرة ٦٠ تبعاً لذلك.

الفقرة ٦١ (أصبحت الآن الفقرة ٦٢)

- ٣٠ - إن النتيجة التي جرى التوصل إليها ومفادها أن "أنشطة قسم حقوق الإنسان اقتصرَت بشكل رئيسي على أنشطة الرصد" هي غير دقيقة. فبالإضافة إلى الرصد، شارك القسم في عدد من الأنشطة بينها بناء القدرات وتقديم الخدمات التقنية والاستشارية والتنسيق. وللقسم ١٤ مكتبا ميدانيا، منخرطة جميعها في برامج بناء القدرات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والولائي، استهدفت المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المجموعات النسائية، ومفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان. وبالإضافة إلى الخدمات المقدمة إلى جهازي الشرطة والسجون، قدم القسم التدريب للمشرعين والمدعين العامين والجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات النظامية الأخرى. كما نفذت البعثة برنامجي تدريب وتوعية في مجال حقوق والحريات السياسية خلال الانتخابات، وهي تتعاون بشكل روتيني مع فريق الأمم المتحدة القطري في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك المشاركة في مجموعة الحماية.

٣١ - وبتاريخ الزيارة التي أجراها فريق المكتب، كان قسم حقوق الإنسان قد درب أكثر من ١٠٠ من المسؤولين الحكوميين ونحو ٤٥٠ من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني و ٢٠٠ منظمة في شمال السودان وجنوبه تحضيرا لإعداد التقرير عن السودان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ودعما لهذه البرامج التدريبية، خصصت مفوضية حقوق الإنسان منحة سنوية للبعثة بلغ متوسط قيمتها نحو ٣٥٠.٠٠٠ دولار على مدى السنوات الأربع الماضية.

٣٢ - وبالإضافة إلى بناء القدرات، يقدم قسم حقوق الإنسان أيضا خدمات استشارية وتقنية للحكومة تشمل الدعم لإصلاح القوانين، والمساعدة في إنشاء مفوضية حقوق الإنسان في الشمال، وتعزيز مفوضية حقوق الإنسان في الجنوب، وتقديم المشورة بشأن المصادقة على الصكوك الدولية.

٣٣ - كما شارك قسم حقوق الإنسان في تنسيق وتوفير القيادة في مجال حقوق الإنسان. فقد أنشئ منتديان لحقوق الإنسان، أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، على نحو جمع الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني معا للعمل على تعزيز حقوق الإنسان. كما أنشئ منتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني في الشمال.

٣٤ - إننا على ثقة بأن التقرير سينقح بحيث يتضمن اعترافا بإنجازات قسم حقوق الإنسان في مجالات التدريب وبناء القدرات وتقديم الخدمات التقنية والاستشارية والتنسيق.

الفقرة ٦٢ (أصبحت الآن الفقرة ٦٣)

٣٥ - إن النتيجة التي جرى التوصل إليها ومفادها أن "المعلومات المقدمة في النشرة غالباً ما تكون ناقصة" هي غير دقيقة. إذ توضح البعثة أن القصد من نشرة حقوق الإنسان ليس تقديم تقرير عن كل حوادث انتهاكات حقوق الإنسان. فالنشرة تورد الحالات التي تقدم صورة أوسع، ولا يتقرر إيراد أي حالة في النشرة إلا بعد إجراء تحقيق شامل والتأكد من صحتها. وعلاوة على ذلك، ليس المقصود من النشرة الإعلان عن كل حادثة من الحوادث التي تحصل في السودان. فهي ليست تقريراً علنياً، وتوزيعها محدود. ويقوم فريق الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحليلها التابع للبعثة باقتراح الحالات المزمع إدراجها في النشرة بناء على تقارير الرصد الواردة من المكاتب الميدانية الـ ١٤ الموجودة في أنحاء السودان. ثم يوافق رئيس القسم على محتويات النشرة بالتشاور الوثيق مع المنسقين الإقليميين للجنوب والشمال. ولا تملّي الإدارة العليا للبعثة ما يتعين إيراده في النشرة، وهي لم تفرض في أي وقت من الأوقات قيوداً على مضمون النشرة. وبناء على التفسير أعلاه، نقترح حذف الفقرة ٦٢ والتوصية الواردة في الفقرة ٨٨ من التقرير.

الفقرة ٦٣ (أصبحت الآن الفقرة ٦٤)

٣٦ - "المعلومات عن عريضة سلمها إلى البعثة نحو ٢ ٠٠٠ شخص يطالبون بانسحاب القوات من أبييه ويطلبون تغيير ولاية البعثة بحيث تصبح مشمولة تحت سلطة الفصل السابع" هي مسألة من صلب صلاحيات قائد قوة البعثة والجناح السياسي للبعثة وقيادة البعثة. وهي لا تتصل بحقوق الإنسان باعتبارها مجال تركيز مواضيعي. والنشرة ليست منشورا صادرا عن البعثة يهدف إلى تبويب كل حادثة من الحوادث التي تقع في منطقة البعثة. فتركيزها يقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان أو على تطورات هامة في مجال حقوق الإنسان، وقد خدمت النشرة هذا الغرض منذ إنشائها. لذا نقترح حذف الفقرة ٦٣ من التقرير.

الفقرة ٦٤ (أصبحت الآن الفقرة ٦٥)

٣٧ - الادعاء بحصول حادث قُتل فيه خمسة أشخاص في أويل خلال الانتخابات هو غير دقيق. فخلال الانتخابات، لم يؤكد قسم حقوق الإنسان أي مزاعم بحصول حادث في أويل الشرقية، شمال بحر الغزال، قُتل فيه خمسة أشخاص. إلا أن قسم حقوق الإنسان تلقى تقارير عن وفاة شخصين خلال الانتخابات التي جرت في شمال بحر الغزال، وولايات أخرى، بلغ مجموع الوفيات فيها خمسة أشخاص. كما أفيد عن حالات وفاة أخرى بينها واحدة في ولاية شرق الاستوائية، واثنان في ولاية غرب الاستوائية، وكلها في جنوب السودان. لذا ينبغي حذف الإشارة إلى هذا الحادث في الفقرة ٦٤ من التقرير.

٣٨ - أما بالنسبة إلى البرقية المشفرة المشار إليها في الفقرة ٦٤، فيبدو أن فريق المكتب أساء فهم الغرض منه ووضعه. فإرسال البرقيات المشفرة هو من اختصاص مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وله الكلمة الفصل في مضمونها. إلا أن البرقيات المشفرة هي مجرد وسيلة اتصال بين البعثة ومقر الأمم المتحدة، ولا تشكل تقارير عامة. وعلاوة على ذلك، فإن النشرة نفسها ليست تقريراً علنياً يدخل ضمن نطاق القرارات الصادرة عن لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم، بشأن التقارير العامة في البعثات المتكاملة. ولا أساس بالتالي للاستنتاج أن إغفال ذكر الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان في البرقيات المشفرة أو النشرات يمكن أن يؤثر على سمعة البعثة في مجال حقوق الإنسان.

٣٩ - لقد وضع قسم حقوق الإنسان بالبعثة استراتيجية تلزم موظفي شؤون حقوق الإنسان في الميدان بتبادل نتائج الرصد مع المسؤولين الحكوميين ذوي الصلة بهدف العمل معا على معالجتها قبل إصدار أي تقرير علني بشأنها. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن البعثة ليست منظمة غير حكومية، كمنظمة العفو الدولية أو منظمة رصد حقوق الإنسان، تُصدر بشكل روتيني تقارير عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلدان دون اتباع أي آلية لمعالجتها. فالغرض

الرئيسي من الرصد ليس إصدار تقرير علني وإنما إشراك الحكومة في ما جرى التوصل إليه من نتائج بغية العمل مع البعثة على تحديد الأسباب الكامنة وراءها واتخاذ الإجراءات اللازمة، عن طريق تغيير السياسات أو إصلاح القوانين أو بناء القدرات، بغية التصدي لها ومنع تكرارها. وهذا ما يفسر قيام البعثة بالربط بين الرصد والمشاركة وبناء القدرات لمواجهة التحديات التي يواجهها احترام حقوق الإنسان. والتقارير العلنية تصدر في نهاية هذه العملية. وبالتالي، فإن عدم الإبلاغ عن حادثة ما في البرقيات المشفرة أو في النشرة لا يعني أن البعثة غير منخرطة مع الحكومة بشأن هذه القضايا. لذا، نقترح أن تحذف من التقرير النتيجة التي خلص إليها فريق المكتب في هذا الصدد.

الفقرة ٦٨ (أصبحت الآن الفقرة ٧٠)

٤٠ - يرجى العودة إلى تعليقاتنا الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ أعلاه.

الفقرات ٧٠ إلى ٧٥ (أصبحت الآن الفقرات ٧٦-٧١)

٤١ - تود البعثة أن تشير إلى تقرير الأمين العام عن السودان المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/2008/662) وإلى تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدت إلى البعثة بين ٩ و ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. إن هذين التقريرين يفيدان بوضوح بما يلي:

- تعرضت البعثة لانتقاد لا مبرر له بسبب ردها؛
- لم يكن بالإمكان القيام بالكثير لوقف القتال ما أن يبدأ؛
- لقد أحسنت البعثة صنعاً بسماحتها لمجموعة كبيرة من المدنيين باللجوء إلى داخل المجمع ومواكبتهم إلى مكان آمن بعدما هدأ الوضع؛
- كان معظم السكان المدنيين في أبييه قد غادروا البلدة أصلاً عندما بلغ القتال ذروته.

٤٢ - وجد فريق تقصي الحقائق مجالا للتحسين وأوصى بأن تعيد البعثة النظر في مجمل انتشارها. وكانت البعثة قد أدرجت هذه التوصيات في التخطيط وعكستها بشكل إضافي في توصيات دراسة القدرات العسكرية المشار إليها في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه. ووضعت البعثة تقييماً فعالاً ومتكاملاً للتهديدات واستراتيجية متكاملة لإدارة النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، عززت البعثة هياكل القيادة والسيطرة فيها، لا في القطاع الرابع فحسب، بل أيضاً في بؤر التوتر المحتملة الأخرى.

الفقرة ٧٢ (أصبحت الآن الفقرة ٧٣)

٤٣ - إعادة صياغة الجملة الثالثة من الفقرة ٧٢ لتصبح كالتالي: ”وبما أنه من المتوقع أن توفر بعثات حفظ السلام الأمن للسكان المدنيين ضمن حدود قدراتها...“.

الفقرة ٧٤ (أصبحت الآن الفقرة ٧٥)

٤٤ - نود أن نؤكد أن الصيغة النهائية للاستراتيجية الشاملة لحماية المدنيين قد أُبجرت وهي قيد التنفيذ حالياً. ونقترح تعديل الفقرة ٧٤ تبعاً لذلك.

التوصيات

الفقرة ٨١ (أصبحت الآن الفقرة ٨٢)

٤٥ - نقترح تعديل جملة ”تعاون إدارة حفظ السلام“ في الجملتين الأولى والثانية من التوصية لتصبح ”إدارة عمليات حفظ السلام“. لم تعترف التوصية بأن أهم المتطلبات الأساسية للتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري قائمة أصلاً، ولا أدل على ذلك من كون المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في السودان هو أيضاً نائب الممثل الخاص للأمين العام.

٤٦ - وأثناء التخطيط والإعداد لبعثة المتابعة المتوقع إيفادها إلى البعثة في جنوب السودان، شملت خطوات إضافية سبق للبعثة أن اتخذتها لدى إجراء التقييم البرنامجي، التعاون في إجراء مسح رئيسي لأصحاب المصلحة الرئيسيين في جنوب السودان بهدف تعميق ومواصلة تعزيز التعاون القائم بينهم. وقد أُتخذت بالفعل التدابير التالية استجابةً لتوصيات عملية المراجعة:

- يتشارك حالياً الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في ترؤس الاجتماعات الموسعة المنتظمة لفريق الأمم المتحدة القطري بحضور ممثلين عن أقسام البعثة وأقسام الفريق القطري؛
- تُعقد في كثير من الأحيان مؤتمرات تداولية بالفيديو بين فرقة العمل المتكاملة للبعثة والمقر في نيويورك، يحضرها ممثلون عن الأقسام الفنية بالبعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري؛
- أفضت الخلوة المشتركة بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة إلى وضع خطة عمل مشتركة للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري (يُضطلع فيها مكتب الدعم التابع للمنسق المقيم بقيادة الفريق العامل هاء المعني بتنمية القدرات)؛

- أنشئت شعبة الأمم المتحدة المتكاملة للاستفتاء والانتخابات في أعقاب عملية استخلاصٍ للعبر؛
- تشارك البعثة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في رئاسة النتيجة ١ بشأن بناء السلام؛
- تعكف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على التخطيط لفترة ما بعد اتفاق السلام الشامل لجنوب السودان وقد عقدا حلوة مشتركة في جوبا في شباط/فبراير كما أن مستشاري التخطيط في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منخرطون بالكامل في العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري؛
- يعمل فريق إدارة العمليات التابع لفريق الأمم المتحدة القطري مع البعثة على المساعدة في التصدي للمسائل والقضايا ذات الاهتمام أو المصلحة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري؛
- بدأ تحقيق التكامل بين أفرقة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفقرة ٨٢ (أصبحت الآن الفقرة ٨٤)

- ٤٧ - كان نائب الممثل الخاص للأمين العام يعمل بشكل وثيق مع المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الأشهر الستة الماضية من أجل تعزيز كفاءة وفعالية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق الشروع والقيام بالخطوات التالية:
- إجراء استعراض برنامجي مستقل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج صدر التقرير النهائي بشأنه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أبرزَ عددا من التوصيات لتحسين التعاون بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- عمل نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/المنسق الشؤون الإنسانية على تيسير المناقشات بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مذكرة تفاهم محدثة عن الوحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية إعادة تنشيط التكامل بين البرنامج الإنمائي والبعثة بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

- وافق أصحاب المصلحة على تعديل البرنامج الحالي لتزج السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحيث يستمر حتى تموز/يوليه ٢٠١١، والمشاورات جارية لصوغ برنامج لما بعد اتفاق السلام الشامل. وبناء على المراجعة وما تلاها من مناقشات، يجري الإعداد حاليا لخطّة عمل مفصلة مستقلة بشأن التعديلات الموضوعية وذلك بالتعاون مع مفوضيتي الشمال والجنوب؛
- التزمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين أنظمة الإبلاغ الخاصة بكل منهما بهدف تعزيز المساءلة إزاء جميع أصحاب المصلحة. وسيصار إلى تبادل المعلومات البرنامجية على نحو أكثر شفافية عن ميزانية ونفقات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع مفوضيتي الشمال والجنوب بغية تعزيز الملكية الوطنية والثقة بين الشركاء. وترد تعليقاتنا الإضافية على هذه التوصية في الفقرة ١٧ أعلاه.

الفقرة ٨٣ (أصبحت الآن الفقرة ٨٥)

٤٨ - تركّز التوصية المتعلقة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي على الإعلام بشكل كبير، في وقت كان التعاون الرئيسي الذي أبدته البعثة هو في تقديم الدعم للمفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، بما في ذلك أبييه. إن البعثة تعتبر هذه التوصية تكرارا وتقتصر حذفها من التقرير.

الفقرة ٨٤ (أصبحت الآن الفقرة ٨٦)

٤٩ - ينبغي أن توجّه التوصية الواردة في الفقرة ٨٤ إلى إدارة الدعم الميداني لا إلى إدارة عمليات حفظ السلام. فالمركز الإقليمي للدعم في عنتيبي مصمّم لدعم البعثات المستفيدة القائمة والتي يشكل ممثلوها اللجنة التوجيهية للمركز الإقليمي للدعم. وفي مجال اللوجستيات، يقتصر هذا الدعم على مركز المراقبة المتكاملة للنقل والحركة، ولن يقدم دعم لبعثات جديدة في هذه المنطقة الإقليمية إلا في مجالي مراقبة الحركة والنقل. وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات هي القيمة على مخزون النشر الاستراتيجي وهي تشارك بشكل نشط في بدء البعثات. إلا أن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات تفتقر إلى القدرة على التخطيط الاستراتيجي لأن هذه المهمة عهد بها إلى المقر.

الفقرة ٨٥ (أصبحت الآن الفقرة ٨٧)

٥٠ - التوصية الواردة في الفقرة ٨٥ غير واضحة وغير محددة، وهي تاليا غير قابلة للرصد خلال عملية التنفيذ.

الفقرة ٨٦ (أصبحت الآن الفقرة ٨٨)

٥١ - مع أن مشروع التوصية يشير إلى أهمية وجود استراتيجية خروج، فهو يغفل العوامل الحيوية التالية:

- الاحتمال الكبير بإنشاء بعثة خَلَف في جنوب السودان؛
- عدم وجود قرار حتى الآن بشأن البعثة الخَلَف المحتمل إنشاؤها في المناطق الثلاث والخرطوم. وتُحذر الإشارة إلى عملية تخطيط كبيرة جارية حالياً على قدم وساق لفترة ما بعد البعثة.

الفقرة ٨٧ (أصبحت الآن الفقرة ٩٠)

٥٢ - بالإشارة إلى تعليقاتنا الواردة في الفقرة ٢٧ أعلاه، نطلب اختتام هذه التوصية.

الفقرة ٨٨ (أصبحت الآن الفقرة ٩٢)

٥٣ - يرجى العودة إلى تعليقاتنا الواردة في الفقرة ٣٥ أعلاه.

الفقرة ٨٩ (أصبحت الآن الفقرة ٩٣)

٥٤ - تقبل البعثة بهذه التوصية وهي تعمل أصلاً على وضع استراتيجيات لمرحلة ما بعد الاستفتاء، تتضمن الاستراتيجية الشاملة لحماية المدنيين.

٥٥ - نشكركم لإتاحة الفرصة لنا للتعليق على مشروع التقرير. نحن على استعداد لتقديم أي معلومات أخرى قد تكون مطلوبة.